

PROVISIONAL

A/42/PV.21
12 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فلوريين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
ثم :	السيد دوغرسون (منغوليا)
	(نائب الرئيس)
ثم :	السيد كواسي (توغو)
	(نائب الرئيس)

المناقشة العامة [٩] : (تابع)ألقي كلمة كل من :

السيد غارسيا فيلاسكو (اكوادور)
السيد فيلالي (المغرب)
السيد النعيمي (الامارات العربية المتحدة)
السيد سيباسيوت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
السيد بارو (بلين)
السيد جونسون (ليبيريا)
السيد جاكسون (غيانا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥ .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد غارسيا فيلاسكو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد

الرئيس ، يسرني غاية السرور أن أهنيئكم بكل اخلاص على انتخابكم بالاجماع للمنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين . واني واثق من أنه تحت قيادتكم الحكيمة ستحقق الجمعية العامة نتائج مرضية تتوقعها منها الدول الأعضاء كلها وتسعى اليها .

واسمحوا لي أيضا بأن أهنيئ رئيس الدورة الحادية والأربعين ، السفير همايون رشيد جودري ، الذي مكنته قدرته وتفانيه المعروفان من النجاح في المهام الصعبة التي اضطلع بها .

ونقدم أيضا تقديرنا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، كما نشني عليه لجهوده المتفانية والفعالة في هذه المرحلة المعقدة في العلاقات الدولية ، وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدة القوية التي قدمها الى بلدي في الظروف الخطيرة التي مرت بها اكوادور نتيجة للزلزال المدمر في آذار/مارس من هذه السنة .

في هذه القاعة ، قال الكثيرون من المتكلمين المرموقين الذين لا حصر لهم كثيرا مما في جعبتهم ، إن لم يكن كله ، عن رغبة الشعوب في السلم والأمن وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وتود اكوادور أن تقول إنها تشاطر وتؤيد بحرارة تلك البيانات وتعرب عن الأمل في أن تتفوق الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة في التمسك بهذه الحقائق التي تتردد كثيرا والمسلم بها عالميا .

أود أيضا أن أبرز بعض المفاهيم التي تعتز بها اكوادور فيما يتعلق بأشد المسائل أهمية التي تناقش هنا ، وأن أشرح الأسباب والاتجاهات التي تكمن وراء سياسة اكوادور الدولية ، تلك السياسة التي تتفق مع المعايير الأخلاقية والقانونية التي تغذي قيم وطموحات جميع البشر حسني النية ، والتي يمكن تطبيقها بحسن نية من تحقيق الأهداف النبيلة ، أهداف العدل والسلم والتنمية .

لقد قال رئيس جمهورية اكوادور ، في بيانه الاخير الى المجلس الوطني في ١٠ آب/أغسطس ان السنة الماضية قد :

"شهدت ترسيخا عضويا لسياسة دولية جادة ، مبنية على الاخلاق ومبادئ القانون الدولي السليمة ، ومفتوحة للتعاون فيما يتعلق بكل المبادرات الهامة لصالح السلم ونزع السلاح والعدالة وحقوق الانسان والتنمية ، وتستلهم الرغبة في الحفاظ على العلاقات مع جميع دول العالم ، بروح من الاحترام والتعاون البناء" .

هذه الكلمات التي قالها رئيس جمهورية اكوادور تلخص أساس سياستنا الدولية وتعكس بأمانة أعمال اكوادور في اطار المنظمة العالمية ، التي تنتهك دائما مثلها الواردة في الميثاق ، بسبب الحقيقة القاسية ، حقيقة الصراعات الدولية واستمرارها دون توقف . ومن ناحية واحدة إن الطابع السياسي الذي يسود واقعا جميع المشكلات التي يتناولها مجلس الأمن والجمعية العامة ، ومن ناحية أخرى ، ميل المجتمع الدولي للحكم على هذه المشكلات ، ليس دائما على أساس طبيعة هذه المشكلات ، ولكن على ضوء مصالح الجماعات ، إن لم يكن الافراد ، يقللان فعالية المنظومة ويحرمانها من المكانة التي يجب أن تتمتع بها قراراتها .

وفي ضوء الظروف التي تتطور فيها العلاقات الدولية وازدياد تعقيد عالم متكافل تكافلا متزايدا ، من الضروري والملح أن تصبح الأمم المتحدة الاداة الفعالة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وهو ما كان متوخيا عند انشائها . ويتطلب هذا التحول الجهود المنسقة من جانب كل أجهزتها وجميع حكومات الدول الاعضاء ، التي ينبغي أن تتجاهل الانتصارات الايديولوجية المحتملة وأن تسعى من أجل التوصل الى نتائج عملية لحل الصراعات ، بروح الميثاق ، الذي يوفر امكانيات حقيقية لهذا الغرض ، وعلى سبيل المثال ما ورد في أحكام المادة ٣٣ من التسوية السلمية للنزاعات .

وقد شاركت اكوادور ولائزال تشارك في ترميخ القانون الدولي الذي ينمو ويتنوع بصورة مستمرة . وهذا يعكس احساسنا بان السلم مبني على سيادة القانون ، وهذه قاعدة سليمة للسلوك لا تتغير بالنسبة لجميع البلدان ، القوية منها والضعيفة . ولا يمكن لاحد ان تغوته ملاحظة وجود علاقة سببية وتأثيرية بين القانون والتزام الدول بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وفي هذا الصدد منتظر الجمعية العامة الحالية في مشروع اعلان ، بشأن توصية اللجنة الخاصة ، لتحسين فعالية هذا المبدأ الاساسي . ورغم العيوب التي تعتور مشروع الاعلان متؤيد اكوادور اعتماده ، مما يشكل اعادة تأكيد لاهمية وقيمة مبدأ هو النتيجة الطبيعية والمنطقية الملازمة لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات .

ولئن كان من الصحيح ان احدي أخطر المشكلات التي تواجه العالم هي مشكلة الفجوة التي تفصل بين الفني والفقير أو بين البلدان الفنية والبلدان المتخلفة ، فمن الحقيقي أيضا ان الامم المتحدة تشكل أهم أداة لاتخاذ اجراء تقديمي في الكفاح من أجل القضاء على تلك الخلافات الحادة أو على الاقل تخفيفها .

إن المؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي انعقد هنا منذ وقت قصير ، يتطلب جهدا قويا بهدف تحقيق مثل النضال ضد التخلف ، اذ كما سلمت بذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر ان النفقات العسكرية العالمية تتناقض تناقضا صارخا مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومع البؤس والفقر ، اللذين يحيقان بأكثر من ثلثي البشرية (A/CONF.130/21 ، الفقرة ٣) . هذا الانفاق المخيف ، الذي بلغ ما يقرب من تريليون دولار في كل سنة ، يمكن ان يساعد في القضاء على الجوع والجهل والمرض وعدم الامن والخوف في جيل واحد .

ويترتب على هذا ان اكوادور ، وهي بلد ذو رسالة مسالمة لا تنكر ، تشعر ببالغ القلق ازاء سباق التسلح الجامح ، الذي يستهلك قدرا كبيرا من موارد العالم . وللدول بالطبع الحق في الحفاظ على أمنها ، لكن هذا الحق المنطقي لا يمكن ولا ينبغي ان يبرر المبالاة المكلفة في حيازة أجهزة مدمرة تهدد صحة وحياة جزء كبير من البشر وتستنزف الموارد اللازمة للتنمية .

وتعارض اكوادور ، كما أعلنت في مناسبات عديدة ، جميع المحاولات الرامية الى تخزين الاسلحة التي لا لزوم له . ونتيجة لذلك ، فانها تؤيد اقتراحات هادفة الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومن بينها تعد المنطقة التي تنص عليها معاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية خير مثال عملي على ذلك .

إن نزع السلاح هدف أساسي لمستقبل البشرية . ولهذا ، ترحب حكومتنا بخبر توصيل وزير خارجية الولايات المتحدة ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي الى اتفاق بمقتضاه وافقا من حيث المبدأ على توقيع معاهدة للقضاء الكامل على القذائف المتوسطة المدى . وقد علمت اكوادور أيضا بارتياح بأنه متبذل جهود مكثفة لابرام معاهدة حول خفض مقداره ٥٠ في المائة من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وبأن من المقرر أن تبدأ المحادثات قبل ١ كانون الاول/ديسمبر حول المسائل المتعلقة بالتجارب النووية وبأن مؤتمر القمة بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف قد اتفق عليه في خريف هذه السنة .

وتستحق هذه العملية كلها دعم حكومتنا التي تفهم مدى صعوبة المفاوضات وتقدر قيمة الجهود التي تبذلها الاطراف المعنية مباشرة ، والتي بفضلها أمكن الوصول الى هذا الهدف القيم . وإن حكومة اكوادور ، اذ تدرك أن هذا الاتفاق يقدم اسهاما ملموسا في السلم والتفاهم ويساعد في القضاء على الريبة ، تعرب عن أملها في أن يستمر العمل المشمر لهاتين الدولتين العظميين حتى يتحقق نزع السلاح العام والكامل ، مما يعطي البشرية الثقة التي تحتاجها بالتقدم نحو تحقيق رفاهتها .

إن نعمة السلم التي لا تقدر بثمن تتعرض للخطر الكبير في مختلف أجزاء العالم . ففي الشرق الاوسط ، وفي افريقيا وأمريكا الوسطى ، ينتشر الموت والدمار . وفي كل يوم ، يسقط العديد من البشر الابرياء ضحايا للحروب وعمليات رجال العصابات والاعمال الارهابية ويقعون تحت وطأة القدر الذي لا يرحم .

وعلى الرغم من هذه المأساة وذلك الرعب المؤلم ، تعتبر هذه الاحداث غير هامة بالمقارنة بالمحرقة النووية التي تمثل للألف تهديدا مباشرا لبقاء البشرية .

ولم يحدث قط أن كانت هذه المسؤولية الكبرى تقع على عاتق مجموعة من البلدان كما تقع اليوم على الدول النووية . ومن الضروري ومن الملح أن تستمع تلك الدول وتستجيب للدعوة الملحة لدفن الأسلحة التي لا توصف فظاعتها - وتنطلق تلك الدعوة من الحق الأساسي في حياة الملايين من البشر .

وعلاوة على ذلك ، إن نزع السلاح التقليدي الذي لا يزال بطيئاً ونادراً ما يكون اقليمياً في نطاقه ، ينبغي أيضاً أن يتقدم جنباً إلى جنب مع قلق المجتمع الدولي ، الذي يبحث عن أمن وسلم جماعي . إلا أن هذا لا يمكن أن يتحقق بسهولة مادامت هناك عداوات سياسية وايدولوجيات متطرفة ومشكلات اقتصادية حادة تواجه الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة .

ولا يمكن أن ينتعش السلم دون حل عادل وسلمي للمشكلات القائمة بين الدول . وإن اكوادور ، وفاء منها لسياستها الدائمة التي تتمثل في الاحترام الصادق لمعايير القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تكرر عزمها على الحفاظ على العلاقات الودية بين كل الأمم وتعزيزها ، وخصوصاً مع جيرانها حتى تسهم بذلك في تقديم ورخاء الشعوب التي أريد لها أن تعيش في وحدة وتفاهم ، وبهذا ينشأ مناخ موات للحل العادل والسلمي والمشرق للنزاعات الاقليمية وغيرها من النزاعات التي تخلق الانقسام بينها .

وقد أبدت أمريكا اللاتينية ارادتها السياسية في التحرك إلى الامام وتعميق عملية التكامل . وإننا نرى في كل يوم بوضوح أكثر ضرورة الاتفاق على سياسات والعمل المشترك فيما يتعلق بمسائل عديدة تهم الجميع . ونحن جميعاً نواجه تحدي القضاء على الخلافات التي تقسمنا وتعزيز الاواصر التي تجمعنا . والمشكلات الاقليمية تمزق أيضاً روح الاخوة التي ينبغي أن نعززها ، وأن حلها بالطرق القانونية سيمهد الطريق دون شك إلى التفاهم .

وفي أمريكا اللاتينية ، هناك مناخ التضامن الذي يتميز وينمو وهناك عزم صادق على بذل الجهود المشتركة للتنمية . وهناك زيادة في رموخ روح الوحدة التي تعبر عن نفسها في التعطش إلى التكامل والتصميم على تحقيق التعاون والمداقة . وهذا يعني

اقامة مناخ من الشقة ، ووضع الاسس الراسخة للمدالة والتصميم على التحرك نحو تمويية النزاعات . وسيتحقق الباقي لاننا ندرك مصيرنا المشترك ونحن عازمون على تحقيق رفاهية شعوبنا .

وإن البعد المتنامي للآزمة الناشئة عن الدين الهائل الذي تنوء به البلدان النامية أمر معروف ، وكذلك العواقب الوخيمة بالنسبة لقدراتها على المديين القمير والمتوسط وكذلك المدى الطويل ، والاطار الحقيقية النابعة من تلك الآزمة على استقرارها السياسي والاجتماعي . والطريق أمام نمو اقتصاداتها تعوقه الصعوبات وكلفة الديون الخارجية وقفل الاسواق في وجه انتاجها . وإن خنق اقتصاداتها يندرج بعواقب اخطر من العواقب الحالية . وهذا واضح لدرجة أن من السخف ألا يفهم الدائنون مسؤوليتهم المشتركة في حل مشكلة بهذا الحجم ، مشكلة اذا لم تحل فستجر الى الهاوية الدائنين والمدينين على حد سواء .

ولتجنب ذلك يقتضي الأمر قرارا شجاعا من جانب الدول الدائنة لظهور حسن نيتها السياسية وتقديم اسهام ملموس في التنمية الاساسية للبلدان المدينة . ولا بد من زيادة المشاريع متعددة الاطراف التي تشرف عليها الامم المتحدة ، الى جانب القروض ونقل التكنولوجيا ، مع التشديد بمففة خاصة على فتح اسواق البلدان الصناعية في الشرق والغرب أمام منتجات البلدان النامية وموادها الخام ، عن طريق ازالة الحواجز التقييدية التي تخلق اوضاعا غير عادلة وتعرض للخطر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في تلك البلدان .

إن سياسة اكوادور الدولية تقوم على اساس متين من احترام حقوق الانسان والنهوض بها وحمايتها على المستوى العالمي . وقد أشرنا الى أن الطبيعة العامة لقواعد حماية هذه الحقوق لا يمكن تشويهها بالمعايير الانتقائية والتمييزية التي تستلهم اسبابا سياسية أو أيديولوجية .

ونحن ننادي بضرورة تحسين الآليات الدولية التي ترمد حقوق الانسان في كل بلدان العالم . ونرى أن الهيئات الدولية التي تبحث حالة حقوق الانسان يجب أن تنظر فيها بشكل مستقل عن النظم السياسية حتى تتجنب التمييز ضد بعض البلدان وتلتزم الصمت بشأن ما يجري في بلدان أخرى . ونعتقد أنه من الضروري تهيئة الظروف المؤاتية لممارسة تلك الحقوق ممارسة حقة ، مع مراعاة متطلبات الرفاهة والثقافة والصحة ، التي يعد انكارها ، سواء في بلد ما أو على المستوى الدولي ، مسايا بالعدالة ، ويجعل من الحرية وهما ، ويضعف الطبيعة الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلدان التي تواجه مشاكل انماشية مزمنة . ونرى أن حق التنمية هو أحد حقوق الانسان غير القابلة للتصرف .

في بعض دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة امتنع وفد اكوادور عن التصويت على مشاريع قرارات تدين بلدانا بعينها ، وأكد على الحاجة الى التماس آليات جديدة تكفل الحيطة والعالمية في تناول هذا الموضوع .

وتجدر الإشارة بمففة خاصة الى رفض بلادي القاطع لانتهاك حقوق الانسان القاسم والمستمر على هذا النحو الفاضح في جنوب افريقيا ، على الرغم من المناشدات والادانات

التي لا تعد ولا تحصى والتي أعزب عنها ، وما زال ، داخل هذه المنظمة . وأنا أثير هنا الى نظام الفصل العنصري البغيض . إن عبء التمييز العنصري الانساني الذي يفرضه هذا النظام لابد من ازالته من أجل كرامة الانسان والاخاء والمساواة بين بني البشر . إن اكوادور تحترم حقوق الانسان ، رجالا ونساء ، وتدين كل أشكال التمييز ، سواء كان على أساس الجنس أو الدين أو العرق ، أو الانتماء الوطني أو العقيدة السياسية .

وقد أصبح متعيينا على الحكومات اتخاذ خطوة عملاقة لحسم المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات النامية ، وبخاصة المجتمعات الصغيرة ، وهذا يستغرق وقتا . وليس من الممكن تلبية المطالب العادلة من أجل حياة تتوفر فيها الحقوق المتأصلة في الكرامة الانسانية اذا كانت مسائل أساسية كالتعليم والصحة والاسكان تمول أساسا من رأس المال الخارجي ، ومن ثم تعتمد على تعاون المراكز المالية الدولية .

إن اهمال الاحتياجات التي أجلت طويلا يفضي الى التوترات الاجتماعية والى التخبط في بعض القطاعات . ويجب التسليم بأنه عندما توجد مجموعات متطرفة وعنيفة ومبعدة عن المجتمع المنظم ، وموجهة توجيهها خاطئا فيما يتعلق بالمستقبل ، فانها تشكل نويات تنتشر بمساعدة تنظيمات في بلدان أخرى .

لهذا السبب فان مشاكل العنف الحضري وحرب العصابات لا تخص ، كقاعدة ، بلدا واحدا . وفي اكوادور نتطلع الى الحفاظ على السلم الاجتماعي ، وقد تمكنا من ذلك لحسن الحظ . إلا أننا نعي الخطر الذي يشكله رجال حرب العصابات في بلدان أخرى . وبناء عليه فان بلدي يهتم على وجه الخصوص بالانضمام الى تلك البلدان في جهد يستهدف القضاء على تلك الافة اللعينة التي كثيرا ما ترتبط بالاتجار بالمخدرات . وهذا سبب آخر للاغتراب الاجتماعي الذي تلقت اليه بلادي انتباه المجتمع الدولي . ونحن نعلن عن رغبتنا الخالصة في الاسهام في مكافحة تلك الشرور .

لقد أشار الارهاب والاتجار بالمخدرات قلق الأمم المتحدة وهيئات اقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية . واكوادور عضو في لجنة الأمم المتحدة للعقاقير المخدرة ، وقد وقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بنفس الموضوع مع الولايات المتحدة وكولومبيا وبيرو . وعلاوة على ذلك تتعاون بنشاط مع اتفاقية مجموعة الانديز بشأن الاتجار بالمخدرات ، والاتفاق الأمريكي الجنوبي بشأن العقاقير المخدرة ، اللذين وضعتهما الهيئات الدولية التي تنتمي اليها اكوادور . لقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة في كفاحه ضد ذلك الخطر الداهم الذي يتربص به ، بعقد المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار بها . ولتفادي هذا الخطر يقتضي الامر أن تتخذ البلدان المنتجة للمخدرات قرارا حاسما ، الى جانب اجراءات مستمرة وفعالة من جانب البلدان المستهلكة التي أصبحت مصدرا لا ينضب لعوائد هذه الجريمة الدولية .

وتفتنم اكوادور هذه الفرصة لتكرر عزمها الراسخ على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة من الصداقة والتعاون والتفاهم مع كل الدول . كما تؤكد حكومة اكوادور من جديد قرارها بمواصلة التعاون مع حركة عدم الانحياز ، وستعمل على الحفاظ على مبادئ الحيادة والاستقلال الذاتي اللذين كانا الدافع على انشائها . ونرى أن أعمال بلدان حركة عدم الانحياز يجب أن تعكس استقلالا حقيقيا وسعيا لصيانة السلم والامن الدوليين ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الحركة .

وما ذكرته لا يعني أية نية في الانتقاص من سلطة الأمم المتحدة الشاملة لمالحي المجموعات القائمة داخل المنظمة . فاكوادور بوصفها من الاعضاء المؤسسين ، تتمسك بايمانها الذي لا يتزعزع بالمبادئ والمقاصد التي استلهمتها الأمم المتحدة ، لهذا السبب فانها ترى دائما أن العالمية شرط أساسي لفعاليتها ونجاحها .

وبالتالي فان اكوادور ترحب ، على سبيل المثال ، بفكرة انضمام الدولتين الكوريتين الى عضوية الأمم المتحدة دون شروط مسبقة . وترى أيضا من الأمور الايجابية الجهود المبذولة لوضع اتفاقات ثنائية تؤدي الى ايجاد تفاهم يخدم الشعب الكوري والسلم والتعاون الدوليين .

إن تفاني اكوادور من أجل السلم ينعكس في تمسكها الثابت بمبادئ وقـرارات المنظمة العالمية للحفاظ على السلم أو استعادته . وهي لهذا تعرب عن تأييدها الذي لا يحيد للجهود الرامية الى وضع حد للحرب الضروس المستعرة بين ايران والعراق ، وبخاصة الجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام في هذا الصدد .

وتوخيا لنفس الغرض ، ودعما لجميع المبادرات الرامية الى تسوية الصراعات سلميا ، نؤكد مجددا دعمنا لكونتادورا وفريق الدعم ، في سعيهما الى التوصل الى حل لازمة أمريكا الوسطى ، وتجنب اندلاع حرب شاملة . ونحن نعتقد أن الحل يتطلب الارادة السياسية من جميع الاطراف ، وأنه من الضروري بذل الجهود المستمرة وعدم استبعاد فرص التفاوض ، وتحقيق انسحاب القوات الأجنبية ، وتخليص الوضع من العناصر المتفجرة القائمة على المواجهة بين الشرق والغرب . كما نرى أن وجود الديمقراطية الحقيقية في المنطقة سيسر التفاهم بين البلدان والحكومات ، ويساعد في التغلب على المشاكل المؤلمة القائمة في المنطقة . لهذا رحبت اكوادور ، مع الامل والارتياح ، بالاتفاق الذي وقعته بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس الماضي ، والذي فتح الطريق أمام السلم والديمقراطية والحرية لتلك المجموعة من البلدان الشقيقة .

وعندما أعلنت الحكومة البريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ منطقة خالصة طولها ١٥٠ ميلا حول جزر مالغيناس ، أعربت وزارة خارجية اكوادور عن معارضتها لذلك ، وأعلنت ، بعد أن أكدت تأييدها لمطالب الأرجنتين ، أن هذه الأعمال غير الشرعية تجعل من الصعب تهيئة مناخ مؤات لاجراء مفاوضات تكفل السلم في المنطقة وتسمح بتحويل جنوب المحيط الاطلسي الى منطقة تعاون وتغاهم .

وعلى هذا المنوال ، أيدت اكوادور في الدورة الماضية للجمعية العامة مشروع القرار المعروض من جانب البرازيل ، والرامي الى صيانة السلم في جنوب الاطلسي ، وأيدت أيضا عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط .

إن اكوادور ترفض رفضا قاطعا أي احتلال للأراضي بالقوة . وقد أعربت عن رفضها هذا مرارا في حالات مثل حالات أفغانستان وكمبوتشيا وقبرص وناميبيا والشرق الأوسط ، وأيدت القرارات التي صدرت عن المنظمة العالمية والتي تدين هذه الحالات .

ولاتزال سياسة اكوادور راسخة بنفس القدر فيما يتعلق بالتأكيد على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . وكان موقفنا الراسخ المناهض للاستعمار واضحا على الدوام ، واليوم نؤكد مرة أخرى هذا الموقف وبصورة خاصة بالنسبة لناميبيا المصابة ببليّة موجعة . واستخدام القوة لا يعطي حقوقا ، والتدخل يجب حظره في العلاقات الدولية .

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فإن اكوادور ، شعبا وحكومة ، تؤكد من جديد في هذه المناسبة على الموقف الذي تتخذه فيما يتعلق بالمدار الشابت بالنسبة للأرض وطيف الترددات . فهذان الموردان لا يجب استخدامهما إلا في الأغراض السلمية وبما فيه منفعة جميع الشعوب ، ولاسيما شعوب البلدان النامية ، وعلى الاخص البلدان الاستوائية التي تلتزم بالتزامات خاصة وتطالب بحقوق خاصة بالنسبة لقطاعات المدار التي تقع فوق أراضيها .

ورحبت اكوادور بالطلبين الخاصين بادراج بندين جديدين في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، والمتملين بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وإن

بلادي تؤيد بحماس إدراج هذين البندين ، نظرا الى أنها ترى أنه قد آن الاوان لاقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، وهي أقدم منظمة اقليمية ، التي كانت مصدر إلهام في مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ .

لقد تعين على الأمم المتحدة خلال السنوات ال ٤٢ التي مرت على وجودها أن تواجه مراعات قاسية واختلافات خطيرة بين أعضائها وطموحات مغرطة ومراعات ايديولوجية وخرقا للسلم وتمزيق الرخاء في مختلف مناطق العالم . وقد كانت هذه المنظمة تصطدم أحيانا ، في اضطلاعها بأنشطتها ، بصعوبات بيروقراطية ومالية تقوم منذ الدورة السابقة للجمعية العامة باملاحها وتمحيحها . ولكن لابد لنا أيضا أن نعتز بالانجازات الهامة التي حققتها في المجالات العديدة للعلاقات المتعددة الاطراف .

إننا نسمع من آن لآخر في هذا المحفل الذي لا بديل له كلمات تعبر عن الغضب ، ولكننا سمعنا بقدر أكبر كلمات تعبر عن السلم والمصالحة والامل . فلتكن الكلمات الأخيرة هي السائدة في المستقبل والناבעة من الايمان بالأمم المتحدة ومن ارادة الشعوب في بناء عالم أخوي يعمه التقدم والرخاء .

السيد فيلالى (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، أود

بادئ ذي بدء أن أعرب لكم ، بالنيابة عن وفد المملكة المغربية ، عن صادق وخالص تهانينا على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة . وفي هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لمستقبل منظمنا ، نحن على اقتناع بأن مناقبكم البارزة السياسية وخبرتكم الطويلة ومعرفتكم العميقة بتعقد العلاقات الدولية خير ضمان لنجاح أعمالنا . وإننا نؤكد لكم على كامل تعاون الوفد المغربي ، شعورا منا بروح المسؤولية والعملية بغية الاستجابة لآمال مجتمع الأمم في أن تبرز كل دورة للجمعية العامة تقدما في صالح قضية السلم والاستقرار والوثام فيما بين الأمم .

واننا ننتهز هذه الفرصة لنشيد إشادة صادقة بسلفكم ، السيد هومايون رشيد جودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، الذي اضطلع بولايته بحذاقة خلال الدورة الماضية ، مما سمح لمنظمنا باجتياز مرحلة صعبة للغاية في تاريخ وجودها .

ولابد لنا أن نشيد اشارة مستحقة بأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الذي واصل بدأب وامرار بذل جهوده الحميدة من أجل تسوية الصراعات الكثيرة القائمة ومنع ظهور صراعات جديدة . إننا نعرب عن امتناننا له وتعمدنا بالتأييد الراسخ لمبادراته .

وأخيرا ، نعرب عن تمنياتنا بالنجاح التام للسفير جوزيف ريد ، الصديق القديم والسفير السابق للولايات المتحدة في المغرب ، وهو الذي تولى مؤخرا منصبه الجديد في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، اقتناعا منا بأنه سيفطلع بمهامه الجديدة بنفس ما أبداه من دينامية وفعالية خلال وجوده في المغرب .

من المزعج أن نلاحظ انه على الرغم من الجهود التي يبذلها الكثيرون من الرجال والنساء أصحاب النوايا الحسنة في جميع أرجاء العالم ، لاتزال لدينا صورة مقلقة عن العالم الى حد أن أكثرنا تصميما قد يقع في أية لحظة فريسة للاحتياط .

إن الحروب التي لا يمكن تبريرها مطلقا لاتزال ملتهبة في كل أركان كوكبنا ، ولاتزال أكثر أشكال الارهاب بشاعة تمتد يوميا الى الحصون المنيعه ، ولايزال التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يزداد دون أن يظهر في الافق ما يبشر بكسر هذه الدائرة غير المحتملة .

ومع ذلك ، انقضى أكثر من ٤٠ عاما على انشاء الأمم المتحدة ، تعلقت خلالها بها آمال كل الذين يؤمنون بعالم أفضل ، الى حد أن أي فشل في عالم اليوم لابد أن ينعكس على منظمتنا ، مما يشوه سمعة الأمم المتحدة دون حق ، ولكن البعض لا يترددون في تغذية هذا التشويه بدوافع أنانية أو انتهازية محضة . إن أبسط قواعد الامانة تفرض علينا أن نعلن أن هذا التشويه غير منصف على الاطلاق لأن الأمم المتحدة انجزت خلال هذه العقود الأربعة ، على الرغم من الصعوبات والعقبات العديدة ، الكثير من أجل السلم العالمي وازدهار الانسانية .

ورغم ذلك ، فإن مستقبل منظمتنا مازال مثيرا للقلق البالغ . إن الموارد المالية غير كافية وتفتقر في أحيان كثيرة الى الارادة السياسية لدى الدول الاعضاء . لقد اتخذت حقا بعض الخطوات الايجابية . فائناء الدورة الاخيرة اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٣/٤١ ، الذي يرمي الى تحسين فاعلية الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة . إن اعتماد هذا النص بتوافق الآراء قد أبرز الايمان المشترك بدور منظمتنا الذي لا بديل له . ولقد استخدم الأمين العام كل الوسائل المتاحة له لترشيد أساليب العمل وخفض النفقات وزيادة فاعلية المنظمة . ومن ثم لدينا ما يبرر الامل في أن تلقى جهوده تأييدا متزايدا من الدول الاعضاء التي يتعين عليها أن تظهر قدرا أكبر من الاحترام للالتزاماتها ، مما يمكن منظمتنا من أن تواجه التغيرات التي تطرأ على المجتمع الدولي والتحديات الجديدة القائمة في العالم المعاصر .

إن المملكة المغربية ستظل وفيه لكل التزاماتها وستبذل أقصى جهدها حتى تتمكن منظمتنا من تحقيق أهدافها وزيادة مصداقيتها . وإن بلادي ، انطلاقا من هذه الروح ، ومن أجل الاضطلاع الكامل بنصيبها من المسؤولية تجاه المجتمع الدولي ، قد رشحت نفسها هذا العام لتشغل في العامين المقبلين مقعد مجلس الأمن المخصص لشمال إفريقيا ، وفقا لمبدأ التناوب الذي يطبق على المجموعات الاقليمية . ونأمل في أن يوفر لنا ذلك فرصة أخرى لمواصلة اسهامنا في صيانة السلم والأمن الدوليين .

لايزال عدد كبير من بؤر التوتر في العالم قائما ، رغم التحذيرات والنداءات لابتداء التعقل التي تطلق كل عام من فوق هذه المنصة .

إن حرب الاشقاء الدائرة بين ايران والعراق ، التي دخلت الآن عامها الثامن ، مازال تنشر الدمار وتسبب المعاناة في صفوف الشعبين المعنيين . وهذه الحرب ، التي تستنزف كل يوم امكانيات البلدين المتحاربين ، تهدد مستقبل المنطقة بأكملها تهديدا خطيرا ، باخفاء المشاكل الحقيقية وتوليد مصادر جديدة لعدم الاستقرار في منطقة جغرافية تمتد من شرق البحر الابيض المتوسط الى شواطئ الخليج العربي الفارسي .

عندما اتخذ مجلس الأمن بالاجماع في تموز/يوليه ١٩٨٧ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، فإنه قد وفر فرصة تاريخية جديدة لاعادة اقرار السلم والأمن في المنطقة . ولقد

استمع المجلس الى صوت العقل والحكمة عندما طبق أحكام الفصل السابع من الميثاق ، وهي صلب كامل نظام الامن الجماعي ، وتسمح للمجلس ، ما ان تشخص حالة الاخلال بالسلم ، بالمطالبة بوقف اطلاق النار عن طريق وقف الأعمال العدائية وانسحاب القوات الى الحدود المعترف بها دوليا . وهذه مقدمة ضرورية لاتخاذ أي اجراء سليم يتعلق بالازمة من جميع جوانبها وللتوصل الى التسوية العادلة والمشرقة والدائمة التي دعا اليها - ولكن دون طائل للألف - القرار ٥١٤ (١٩٨٢) ، المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

هذه التدابير الالزامية ، التي "... لا تخل بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم" ، كما جاء في المادة الأربعين من الميثاق ، يجب أن تطبق دونما ابطاء ، وذلك لضمان عدم تقويض مصداقية منظمنا وصلاحيه الاحكام الاساسية الواردة في الميثاق . ونحن نرحب بقبول العراق بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ونحث ايران حثا قويا أن تستجيب لتوقعات المجتمع الدولي ، كما عبر عنها بوضوح اجماع الدول الاعضاء في مجلس الامن .

وانطلاقا من هذه الروح ، فان صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، في رسالة موجهة الى رؤساء دول أو حكومات المجتمع الاسلامي ذكر ما يلي :

"إن الاسلام أولا وقبل كل شيء توحيد وتسامح ، وإن هذا لابد أن يكون وأن يظل رسالته . ومن ثم يتعين علينا أن نبث عن كل الوسائل المتوفرة لتعزيز عزمنا المتحد في ظل احترام أوجه الاختلاف بيننا" .

ونشيد من جديد بالجهود الدؤوبة والمستمرة التي اضطلع بها الامين العام انطلاقا من نفس الروح من أجل التقريب بين وجهات النظر المختلفة وتوفير الظروف الملائمة لاقامة حوار بناء* .

إن صراع الاخوة القائم بين ايران والعراق قد ألقى بظلاله على مأساة الشرق الأوسط والحالة المأساوية التي تحيق بالشعب الفلسطيني الذي يخضع منذ أربعين عاما للنفي والاحتلال الأجنبي . إن التضحيات التي قدمها هذا الشعب لا يمكن أن تقاس

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دوغرسورين (منغوليا) .

إلا بالمعاناة والحرمان اللذين خبرهما ، وما من شيء يمكن أن يخفيها أو أن يسكت النداء المؤثر باحقوق العدالة - العدالة في شكل حق تقرير المصير ، وفي وطن وفي إقامة دولة مستقلة .

أليس مما ينطوي على المفارقة التاريخية أن يمزق أبناء ابراهيم ، أبناء الأرض التي كانت بوتقة لاكبر حضارة في تاريخ البشرية ، بعضهم بعضا وأن يحتقروا القيم التي هي أساس وجودهم ؟ ألم يأن الوقت بعد للعودة الى طريق الحكمة والمستقبل التي حددتها المنظمات الاقليمية ، مثل جامعة الدول العربية في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢ أو منظمة الأمم المتحدة في قراراتها العديدة ؟ إن الحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي الاسرائيلي يمكن تحقيقه بعقد المؤتمر الدولي ، مع المشاركة التامة والكاملة لجميع الأطراف المعنية والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

إن أزمة الشرق الأوسط قد جرّت في ركابها الشعب اللبناني الذي يعاني من ويلات الحرب والتعصب يوميا ، في حين أنه كان مرة موضع حسد من جانب الكثيرين باعتباره مثالا نموذجيا للتعايش بين مختلف الطوائف والاديان . وإن المملكة المغربية ، على أساس تضامنها مع الشعب اللبناني ، تدعو الى وقف جميع أنواع التدخل الاجنبي في هذا البلد ، وذلك حتى يتمكن من أن يخطلع بمهمة اعادة البناء وأن يستعيد أسس الوئام الوطني .

إن بذور النزاع تبذر وتثبت في كل مرة يتعرض فيها شعب لسيطرة أجنبية أو لنظام يقوم على التمييز وينال بعنف من كرامة البشر وحقوقهم الأساسية ومن ثم ، لا يمكن التسامح بشأنه . وهذا هو السبب في الحالة المتفجرة التي يفرضها نظام جنوب افريقيا على الجنوب الافريقي ، وهي حالة تهدد سلم وأمن القارة بأسرها . وبينما يعلمنا التاريخ أن الفصل العنصري ، الذي يعد تحديا صارخا لضمير الانسانية ، مقضي عليه بالفناء ، فإن الحكمة تتطلب منا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع بسقوطه وبالتالي حفظ العديد من الأرواح البشرية البريئة . ولذلك ، حان الوقت لمنظمتنا لتستخدم كل ما لديها من أحكام في الميثاق للاجبار على الامتثال لأهداف الميثاق وأهم مبادئه الأساسية .

لا يزال الشعب الناميبي واقعا تحت سيطرة الفصل العنصري وتحت احتلال جنوب افريقيا الاجنبي رغم صدور قرار مجلس الأمن ٤٣٧ (١٩٧٨) منذ حوالي ١٠ سنوات ، وهو القرار الذي رسم خطة الأمم المتحدة من أجل ذلك الاقليم . ويجب أن يظل عزم المجتمع الدولي قويا اذا ما أريد تنفيذ تلك الخطة بكاملها ودون أية شروط . وحكومة المغرب تقف بحزم الى جانب الشعب الناميبي الذي نجد له كامل تأييدنا لتحقيق تطلعاته المشروعة في الاستقلال والوحدة والسلامة الاقليمية .

إن بلادي ، التي تسعى الى الاحتفاظ بالتعايش مع جميع الشعوب واحترام كيانات الجميع ، ما فتئت تؤيد حق كل شعب في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي تدخل خارجي ، لذلك فانها تجدد مطالبتها بجلاء القوات الأجنبية من كمبوتشيا وأفغانستان حتى يتسنى لشعبي هذين البلدين اختيار مصيرهما بحرية .

تحظى أمريكا الوسطى أيضا باهتمامنا . ولذلك فاننا نؤيد ، وسنظل نؤيد جهود مجموعة كونتادورا الرامية الى احلال السلم والاستقرار في تلك المنطقة على أساس عدم التدخل وعلى التعاون بين البلدان المعنية . ويحدونا أمل عميق في أن تنجح خطة السلام التي طرحها الرئيس أرياس رئيس كوستاريكا ونظراؤه في أمريكا الوسطى في تحقيق الوئام بين جميع بلدان المنطقة التي نرتبط معها بروابط صداقة وتعاون مشتركة وعميقة .

إن المغرب بوصفها دولة تقع على حدود أهم الطرق المائية الملاحية ، ومضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ، تتابع عن كثب وبتفهم الحالة في البحر الأبيض المتوسط . والحالة الاستراتيجية في ذلك الطريق المائي البحري والطابع الحساس للغاية الذي يميز تلك المنطقة فيما يتعلق بسلم وأمن حوض البحر الأبيض المتوسط بأمره يتطلبان بذل اهتمام خاص بمصادر التوتر الباقية . والمغرب تتمسك تمسكا شديدا بغوائد الحوار ، وستواصل الطريق الذي اختارته بإصرار وعزم بغية حل النزاعات الهامة عن طريق العمل المنسق . إن حساسية المنطقة وأهميتها الاستراتيجية وسرعة تأثيرها تدعونا الى توحيد طاقاتها حتى يصبح البحر الأبيض المتوسط مرفأ سلم ورفاهة للبلدان الواقعة على شواطئه الشمالية والجنوبية .

والمغرب التي يحركها هذا الاقتناع ، اسهمت بفاعلية في اجتماع بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة الذي عقد في بريوني في شهر حزيران/يونيه الماضي والذي قرر وضع أسس الحوار بين بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط . لقد كان واضحا أنه لا يمكن النظر في أمن البحر الأبيض المتوسط بشكل منفصل وان المشاكل المتعلقة بالامن تتطلب تناولا شاملا من جانب جميع الدول الساحلية .

وفي هذا الشأن ، تلاحظ المغرب برضا الاتفاق المبدئي الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لازالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى من أوروبا . ويمثل هذا تقدما هاما ، ولكن ينبغي توسيع نطاقه ليشمل القذائف التي تحملها الاساطيل في البحر الأبيض المتوسط .

إن الامن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا . إلا أنه بينما لايزال الامن العالمي يشغل الازهان ، يجب الاعتراف - لسوء الحظ - بأن الثمانينات تعد في مجال التنمية عقدا مفقودا ، اذ لايزال الاقتصاد العالمي غارقا في أزمة هيكلية لم يسبق لها مثيل . والتجارة الدولية تمر بأقوى ضغوط حمائية منذ الكساد الكبير الذي وقع في الثلاثينيات . فمن ناحية ، شهدت أسواق السلع الاستهلاكية نكسة تاريخية لم يسبق لها مثيل في السنوات الخمسين الماضية . ومن ناحية أخرى يهدد الافلاس النظام المالي الدولي تحت ضغط عبء الديون الكبير . وهذه الحالة ، التي تترجم الى مستويات معيشة

أكثر انخفاضاً في البلدان النامية ، لا يمكن أن تظل دون أن تؤثر على استقرار تلك الدول وتزيد بالتالي تعرض جهودها الانمائية للخطر .

ولذلك ، فإن الكفاح من أجل التنمية ليس فقط أهم الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية في عصرنا ، ولكن هو أيضا مشكلة سياسية كبرى تواجه المجتمع الدولي . ولذلك من المهم القيام بوجه عاجل باعادة هيكلة البيئة الاقتصادية العالمية بغية الاستعاضة عن العلاقات الراهنة ، التي يقوم معظمها على السيطرة ، بروابط تقوم على التكافل والتضامن الحقيقي بين أعضاء الجنس البشري .

وفي هذا الصدد ، تعد أزمة الديون الخارجية اختبارا كبيرا قد يكون مميتا اذا لم يوضع نهج عالمي قائم على اقتسام المسؤولية عند حل هذه المشكلة ، ليس فقط فيما يتعلق بجوانبها الفنية والحسابية العاجلة ولكن أيضا فيما يتعلق بآثارها السياسية والاجتماعية الطويلة الاجل .

ينبغي الاعتراف بأنه في أمريكا اللاتينية ، وكذلك في آسيا ، أصبح عبء خدمة الديون الخارجية الكبير لا يحتمل ، وفي كثير من الحالات ، أصبح جانب كبير من الدين غير قابل للسداد فعلا .

وأود هنا ، باسم بلادي ، أن أدعو الدائنين من البلدان المتقدمة النمو الى أن يبدوا الارادة السياسية اللازمة والرأي السديد الذي يحقق مصالحهم وذلك برفع حواجزهم الجمركية وبخفض اعانتهم للصادرات الزراعية ، وبدعم سوق السلع ، وبزيادة مساعدتهم الانمائية العامة وضمان تدفق كاف للموارد المالية الى البلدان النامية خلال الفترة الراهنة من اعادة البناء الاقتصادي الشامل .

إن هذا المسعى لابد أن يؤدي ، على أساس القرار ٢٠٢/٤١ والوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، إلى اتفاق بشأن إعادة هيكلة الديون وإلى صيغ جديدة لإعادة الجدولة ووفاء الدين وشروطه بما في ذلك تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف .

وفي افريقيا حيث لا يزال عدد كبير من البلدان يعاني من حالات الفوضى ، المقرونة بحدوث كوارث طبيعية مثل الجفاف الذي أصاب بلدان الساحل ، حل الكفاح من أجل مجرد البقاء محل أي أمل في التنمية . وفي مواجهة تدهور البيئة الاقتصادية ، وعبء الديون والظفوف السكانية ، يوجد في افريقيا ، وفقا لتقارير البنك الدولي ، ١٥ بلدا مهددا بالإفلاس التام .

ومع ذلك ، فمما لا شك فيه أن عام ١٩٨٧ سيكون عاما تاريخيا بالنسبة للقارة الافريقية ، فللمرة الأولى تقوم أكثر من نصف بلدان تلك المنطقة بعملية تحرير لنظمها الاقتصادية . ولسوء الحظ تحدث تلك الاصلاحات في ظل ظروف وطنية غير مواتية تتسم بوجود عوائق هيكلية وبيئة دولية غير مألحة .

وكما ذكرت في العام الماضي ، أجد لزاما عليّ أن أؤكد اليوم مرة أخرى أنه على الرغم من بعض المبادرات القليلة الجديرة بالثناء التي اتخذتها بعض البلدان المانحة على أساس ثنائي ، والتي اتخذتها بعض المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة على المستوى الجماعي ، فإن استجابة المجتمع الدولي إجمالا لا تتناسب دائما مع مستوى مسؤوليته المشتركة ولا تتسق مع مأساة قارة أصابتها الديون بالشلل وتعطلت على نحو قاس جهودها من أجل الانعاش .

بيد أنه يحدوني الأمل أنه في منتصف عملية تقييم برنامج العمل من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ستكون الحقائق التنبؤات السلبية ولن تكون الدورة القادمة للجمعية العامة بالنسبة لقارتنا مجرد جلسات نعرب فيها عن أملنا الخادع .

لم تكف المغرب عن العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا مليء بالآمال ، وذلك في منطقة المغرب العربي دون الإقليمية . وفي هذا المنعطف الذي تظهر فيه الجماعات السياسية والاقتصادية ، لا يمكن أن نتصور مستقبل بلدان المغرب دون اتحاد فيما بينها . إن مستقبل شعوب تلك المنطقة وتطلعاتها إلى التقدم والاستقرار لا يمكن تحقيقها إلا في إطار تضامن المغرب العربي ووحدته . فمنذ فجر استقلالنا كانت ولا تزال ، فكرة إقامة مغرب موحد ، هدفا ثابتا في سياستنا الخارجية ، لأن المغرب ، وهو جزء لا يتجزأ من تلك المنطقة ، يرى مستقبله متعلقا بقدر المغرب العربي .

وإدراكا لهذه الحاجة ، بدأت حكومات بلدان المغرب تتبع هذا الطريق ، بعد وقت قصير من حصولها على الاستقلال بأن أنشأت مؤسسات مشتركة للتعاون في مختلف مجالات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . وكان العقد الأول من أداء هذه المؤسسات يبشر بالخير في هذا الصدد . فقد استجاب إلى حد كبير إلى إرادات ورغبات شعوب المنطقة ، التي ماغها تاريخ قديم مشترك ووحدة في الدين والثقافة والحضارة والتقاليد واللغة . وأدت الانجازات الأولى لهذا التعاون المغربي المؤسسي إلى زيادة في تدفقات المبادلات وإلى البدء في برامج موحدة أفادت جميع بلدان المنطقة . كما أنها تتيح إمكانية البدء في المستقبل في مفاوضات مشتركة مع مجموعات أخرى تتكون من البلدان الصناعية على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط .

ونحن نعتقد أن بلدان المغرب العربي يجب أن تولي الأولوية المطلقة لحل جميع الصراعات القائمة وذلك لتمهيد الطريق على نحو حاسم نحو التكامل الإقليمي المحتوم ومن ثم لمواجهة التحديات الكثيرة القائمة والوقوف في وجه المنافسة التكنولوجية والاقتصادية التي ستزداد داخل منطقة البحر المتوسط في السنوات القادمة .

وفيما يتعلق بالمغرب ، فإنها لم تدخر جهدا في سبيل إيجاد حسن التفهم والوثام بين بلدان المنطقة . ولهذا فقد استجيبنا دائما لمحاولات الوساطة والتوفيق التي قام بها زعماء بلدان صديقة وحقيقة من أجل استعادة مناخ الهدوء والتفهم الذي يجب أن يسود العلاقات بين بلدان المنطقة .

نود أن نفتتح هذه الفرصة لنشيد بحامي الأماكن المقدسة جلالة الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية الذي لعب دورا هاما في التقريب بين البلدين الشقيقين ، المغرب والجزائر ، والذي بلغت جهوده ذروتها في الاجتماع الذي عقد بحضوره بين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد في أيار/مايو الماضي على الحدود الجزائرية المغربية . وأسفر هذا الاجتماع عن حوار متجدد بين البلدين ، ونأمل أن يزيد هذا الحوار من الإسهام في تحسين العلاقات فيما بين البلدين تحسينا دائما ، وفي تبيد سوء الفهم وفي حسم النزاعات القائمة .

وفي إطار الاستعداد الدائم للعمل من أجل القضاء على جميع بؤر التوتر في منطقتنا دون الاقليمية ، أعربت المملكة المغربية هنا في العام الماضي عن تأييدها لمبادرة المساعي الحميدة التي اتخذها الأمين العام لمنظمتنا ، من أجل التوصل الى حل عادل ومنصف لما يسمى بمسألة الصحراء الغربية وذلك بإجراء استفتاء لتقرير المصير . وقد أحرزت هذه المبادرة أخيرا تقدما حاسما لأن الأمين العام قرر في ٢٤ أيلول/سبتمبر أن تقوم بعثة تقنية تابعة للأمم المتحدة بزيارة المنطقة في الأسابيع المقبلة . وعهد السيد بيريز دي كوييار الى هذه البعثة بمهمة جمع المعلومات التقنية والبيانات اللازمة المتاحة في الموقع ، حتى يتمكن من صياغة مقترحات تسهل عملية إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية .

والواقع أن المملكة المغربية استجابت فورا الى رغبة الأمين العام عندما أبلغنا منذ بضعة أشهر بأنه يعتزم إرسال خبراء الأمم المتحدة الى المنطقة ، حتى يعرف بالكامل وعلى أساس محايد الحالة الحقيقية في المنطقة . وستبذل بلادي كل جهد ممكن لتسهيل مهمة البعثة التقنية ولتوفير جميع الوسائل التي تمكنها من الاطلاع بالكامل بمهامها . ووفقا للممارسة المتبعة ينبغي تمكين هذه البعثة التقنية من العمل بحرية ودون أية معوقات .

ومن شأن الجمعية العامة أن تمنح التأييد المطلق للأمين العام ولعمله لضمان النجاح في المستقبل لمبادرة المساعي الحميدة ومن ثم النهوض بالتسوية النهائية للمسألة . إننا ، إذ نقوم بذلك ، نعزز في الوقت نفسه من مصداقية منظمنا ونساعد في خلق مناخ يسوده الوثام والسلم في منطقة المغرب .

ومن الصحيح القول إن الحالة في العالم لا تبعث على التفاؤل . ومع ذلك ، من الصحيح أيضا أن الحلول للعديد من التحديات التي يتعين علينا مواجهتها في نهاية هذا القرن لا يمكن أن تنبع من الروح الانهزامية والعزيمة المشبقة . ولكن يمكن حل الكثير من المشاكل والتغلب على الكثير من الصعوبات عن طريق العمل المتضافر وعن طريق تأكيد تضامننا .

وينبغي أن نجعل الحوار والعمل المشترك والتضامن الفضائل الأساسية لمنظمنا . ولن تستمر جذور شجرة الحياة في تغذية تقدم البشرية إلا عن طريق هذا المسعى . هذا درس في الحكمة مستمد مما يربو على ٤٠ سنة مرت على قيام الأمم المتحدة . فالتجربة تعلمنا بأنه يتعين علينا أن نظل حافظين لهذا الدرس إذا أردنا الإبقاء على شعلة الأمل متقدة .

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، يسعدني

باسم الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم اليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاعتيادية الثانية والأربعين ، ولديّ القناعة بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بالحنكة التي عهدت فيكم وميزت سجل عملكم الدبلوماسي .

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر لسلفكم السيد همايون رشيد جودري الذي كان لرؤاسته القديرة في الدورة السابقة دور رئيسي في تخطي الأمم المتحدة بنجاح لإحدى أشد الأزمات التي جابهتها منذ إنشائها ، وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد على شقتنا بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير دي كوييار وعلى تقديرنا لمساعيه في تقوية المنظمة ، ولجهوده ومبادراته في حل الخلافات وتسوية المنازعات القائمة بالطرق السلمية .

لقد استهل الأمين العام تقريره الأخير عن أعمال المنظمة بالإشارة إلى تحقيق قدر أكبر من التضامن بين الأمم ، على مدار السنة الماضية ، في معالجة بعض المشاكل الخطيرة التي تترتب عليها آثار عالمية ، واستخلص من ذلك القول بأن ذلك التضامن يعكس نهجا عمليا جديدا "قد يوفر أساسا مباشرا بالأمل لتعاون موسع ومتعدد الأطراف ولزيادة فعالية الأمم المتحدة" (A/42/1 ، ص ٢) .

ونحن إذ نشاطر الأمين العام هذا الأمل وتلك الرؤية قد لاحظنا معه بأن هذه السنة قد تميّزت بالعمل الجماعي الدولي من أجل تسوية النزاعات بالطرق الدبلوماسية أو استخدام أجهزة الأمم المتحدة لهذه الغاية .

ولذلك فإننا ندعو إلى ضرورة تعزيز هذا النهج ودفعه خطوات إلى الأمام لتحقيق ما تصبو إليه شعوب العالم من استتباب الأمن والسلم الدوليين على أساس العدالة وكفالة حقوق جميع الشعوب دون تمييز أو تفرقة .

ودعوتنا هذه ليست بالمستجدة ، بل إنها مستمدة من الأسس والقواعد والقناعات التي حكمت ومازالت تحكم سياسة بلادي في تنظيم علاقاتها الدولية ، وخاصة إيمانها بالميثاق ، ودعمها للأجهزة المنبثقة عنه ، وحل الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية . ومما يزيد من إيماننا بالميثاق ويدعم التزامنا بمقاصده أننا بوصفنا دولة صغيرة ونامية نعتقد أن كفالة أمننا الخارجي قائمة على احترام الميثاق ومستندة إليه من قبل الدول كافة ، وخاصة الدول التي تظلع بمسؤوليات خاصة في العلاقات الدولية .

وفي ضوء تجربتنا بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن ، تدعو بلادي إلى وجوب تعزيز نظام الأمن الجماعي ، وتقوية دور الأمم المتحدة ، بما في ذلك استخدام مجلس الأمن بشكل أكثر انتظاما ، ولجوئه إلى السبل الوقائية ، وبالإستفادة منه كمحفل للتفاوض بشأن المشاكل الدولية العاجلة ، وبدعوته للانعقاد على أعلى مستوى ممكن ، لأجل إجراء مناقشة مستفيضة ومنصفة وموضوعية للأسباب التي حالت حتى الآن دون قيام

المنظمة الدولية بالدور الذي أوكله اليها الميثاق والمجسد لآمال الشعوب في إقامة نظام دولي خال من الحروب والمنازعات المسلحة وكافل للمساواة والعدالة .

لقد دخلت الحرب العراقية الإيرانية عامها الثامن ، ولقد اتسعت رقعة الحرب خلال العام المنصرم ، واشتد سعيها وتجاوزت آثارها الطرفين المتحاربين وشهدت مياه الخليج ازدحام الاساطيل والسفن الحربية التي أصبحت أعدادها تنافس السفن التجارية . وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على المخاطر التي أصبحت تهدد الملاحة الدولية ، وعلى الشعور بالقلق والتوتر الذي نجم عن التعميد المتلاحق لهذه الحرب . وإن حوادث الأيام القليلة الماضية تشير بشكل خطير الى احتمال انفجار معارك أخرى ، لا يمكن حصر نتائجها أو تلافي آثارها .

وتجاه هذا التطور الخطير لتلك الحرب في واقعها المفجع جرت مشاورات مستفيضة ، وبذلت جهود مركزة لأجل احتواء هذه الحرب عن طريق إيجاد حل سياسي لها . وتبلور الجهد الدولي في اتخاذ مجلس الأمن بالاجماع للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ذلك القرار الذي شاركت بلادي مع غيرها من الاعضاء وخاصة دول عدم الانحياز في مناقشته وتقديمه واعتماده ، بحيث جاء متوازنا وأخذا في الاعتبار المصالح المشروعة للطرفين المتنازعين .

إننا نؤمن ، كغيرنا من أعضاء مجلس الأمن ، بل دول العالم أجمع ، بأن القرار يضع منهجا متكاملا لإيقاف الحرب وتسوية جميع المشاكل القائمة بين البلدين المتحاربين بالطرق السلمية .

كما يمثل القرار فرصة تاريخية فريدة للتسوية السلمية العادلة ، نحث على ضرورة اغتنامها .

ولقد عززت زيارة الأمين العام للأمم المتحدة لعاصمة كل من البلدين ، والجهود التي بذلها والمناقشات التي أدارها مع الطرفين ، عززت الأمل في بدء دوران عجلة الحل السياسي ، ونحن نعي بالتأكيد حجم الجهود المطلوبة للتوصل الى تلك الغايات .

وفي نفس الوقت الذي نؤكد فيه حرصنا على ضرورة المحافظة على وحدة الموقف داخل مجلس الأمن التي شكلت القاعدة الأساسية لاتخاذ هذا القرار ، فإن ذلك لا يجب أن يكون على حساب ضرورة تنفيذ القرار ، الذي نحرص على تنفيذه بنفس المستوى .

وكما أعلنت بلادي دائما عن استعدادها للمساهمة في أي جهد سياسي يبذل للتوصل الى تسوية سلمية عادلة تحفظ للطرفين حقوقهما المشروعة ، وكما مارمنا ذلك بالفعل من خلال القنوات المختلفة ، فإننا سنبقى نعمل من أجل تلك الغاية السامية .

إننا نرفض استخدام الأماكن المقدسة للدعاية السياسية كما حدث مؤخرا في الحرم الشريف في مكة المكرمة . كما نرفض جر أطراف أخرى ليست ذات علاقة بالحرب ، كما حدث بالنسبة للاعتداءات التي وقعت على دولة الكويت الشقيقة .

وفي الشرق الاوسط مازال الوضع يراوح مكانه ، بل إنه يتطور من سيئ الى أسوأ . مازالت الأرض العربية محتلة ، ومازال الشعب الفلسطيني مشردا من بلاده ومحروما من ممارسة حقوقه .

ويذكرنا هذا العام بمحطات تاريخية هامة في ذكرى المأساة الفلسطينية ، حيث يوافق عام ١٩٨٧ مرور سبعين عاما على ذكرى وعد بلفور الذي صدر عام ١٩١٧ ، الذي يمثل حجر الزاوية في قيام الدولة الصهيونية . كما يوافق مرور أربعين عاما على قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم أرض فلسطين عام ١٩٤٧ ، وخلق دولة اسرائيل في

ظروف دولية معينة ، تجافيا مع كل حقائق التاريخ والقانون . ويوافق عام ١٩٨٧ أيضا مرور عشرين عاما على العدوان الإسرائيلي الذي وقع عام ١٩٦٧ والذي كانت نتيجته اغتصاب كل أرض فلسطين واحتلال أجزاء من أراض عربية مجاورة .

وعندما نتحدث بتفاؤل عن التقدم الذي تحقق هذا العام ، على صعيد التعاون الدولي في تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، فإننا لا بد أن نلاحظ خيبات الأمل التي أصابت الجهود المبذولة من أجل تحقيق تقدم على صعيد تسوية أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، ورغم الإجماع الدولي على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، ورغم مرور سنوات على قرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٣٨ جيم القاضي بذلك ، ورغم الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا العام ، فإنه كما قال في تقريره عن أعمال المنظمة :

"ومما يؤسف له أنه حتى الآن لم يتيسر الحصول على موافقة جميع

الأطراف على مبدأ عقد مؤتمر دولي" . (A/42/1 ، ص ٤)

ومعروف لدى الجميع من هي تلك الأطراف ، حيث مازالت إسرائيل ومن يؤيدونها يمارسون أساليب الالتواء والمماطلة والتسويف .

وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي يؤيد مجددا حق الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة على قدم المساواة في أي جهد هادف إلى إيجاد تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط ، على أساس أن القضية الفلسطينية هي جوهر تلك الأزمة .

وفي لبنان ، مازالت إسرائيل تتحدى الإرادة الدولية باستمرارها في احتلال أجزاء من أراضي لبنان رغم قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) الداعيين إلى انسحابها فورا ودون قيد أو شرط .

ومازالت إسرائيل تتدخل بشكل مباشر في شؤون لبنان الداخلية وتعرض مدنه وقراه للهجمات الجوية والبحرية والبحرية .

ونحن إذ نحیی النضال البطولي الذي تخوضه المقاومة اللبنانية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية فإننا نهیب بالآخوة في لبنان الى تسوية خلافاتهم حتى يستعيد لبنان عافيته وحريته واستقلاله وإرادته .

ما زال الوضع في الجنوب الافريقي وعدم إيجاد تسوية سلمية له مدعاة لقلقنا البالغ . ويعود هذا الى تعنت الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا والعمل على ديمومة سيطرتها وامتيازاتها ، ورفضها لانتقال ناميبيا الى مرحلة الاستقلال ، واستمرار عدوانها على دول المواجهة الافريقية .

إننا ندين النظام المؤسسي للتمييز العنصري الذي تطبقه حكومة بريتوريا ، القائم على إنكار الحقوق الأساسية للغالبية العظمى من السكان ، مما يتعارض مع مبادئ الميثاق وقواعد القانون والعدالة ومسيرة التاريخ .

كما نشجب سياسة المماطلة التي تتبعها تلك الحكومة في تطبيق النهج المعتمد من جانب الأمم المتحدة والمتمثل في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل استقلال ناميبيا . كما نرفض الدعوة الهادفة الى ربط تطبيق ذلك القرار بمسائل خارجية تتعلق بسيادة دولة مجاورة ، كما نجدد تأييدنا ودعمنا لنضال شعب ناميبيا ، بقيادة منظمة سوابو . ولدينا القناعة الكاملة بأن ذلك النضال سيتوج بالنصر لشعب ناميبيا وحصوله على حريته واستقلاله . وتشجب بلادي بشدة أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتكررة التي يتركبها نظام بريتوريا ضد دول المواجهة الافريقية .

وفي هذا الصدد تبيّن بلادي عن قناعة مشاريع القرارات التي قدمت لمجلس الأمن ، الداعية الى فرض مقاطعة اقتصادية إلزامية على حكومة بريتوريا . ومازلنا نعتقد تمشياً مع الميثاق أن هذا هو الأسلوب الأمثل لإرغام تلك الحكومة على التخلي عن سياسة التفرقة العنصرية .

إن الأساس الرئيسي الذي قامت من أجله الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، والعمل على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ، ولا يمكن أن يتأتى هذا ضمن

التسابق في التسلح وتكديس الأسلحة النووية منها والتقليدية ، وعلى العكس من ذلك فإن نزع السلاح ، من خلال إجراء تخفيضات متوازنة في الأسلحة ، يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر بناء السلم ومنع نشوب الحروب . ولهذا فإننا نرحب بالاتفاق الأخير الذي تم بين الدولتين الاعظم على تدمير جميع الصواريخ النووية المتوسطة المدى ، ونعتبره خطوة هامة في مسيرة نزع السلاح . كما نأمل أن يتحقق اللقاء المقبل بين رئيسي هاتين الدولتين خلال هذا العام لدفع هذه المسيرة قدما الى الامام .

وفي هذا الصدد تجدد بلادي ترحيبها بخلق مناطق خالية من التسلح النووي ،
وبالذات في منطقة الشرق الاوسط . كما تؤكد مرة أخرى تأييدها لقرار الامم المتحدة
إعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلام والتزامها به .

لقد أشرت في مطلع بياني الى المبادئ التي تستند اليها بلادي في تكييف
موقفها وتنظيم سياساتها تجاه القضايا والمشاكل الدولية . ومن أهم تلك المبادئ عدم
تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وعدم استعمال القوة أو التهديد
باستعمالها ، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية .

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان والى
عدم التدخل من أية جهة كانت في شؤونها الداخلية ، وبالتالي ترك الحرية لشعبها
لاختيار نظام حكمه . ونرحب في هذا الصدد بالمعلومات الدالة على تضيق شقة الخلاف
بين الاطراف المتنازعة .

وينطبق هذا على كمبودشيا التي تعرض شعبها وعانى طويلا من العدوان والتدخل
الخارجيين . كما ينطبق على النزاعات والخلافات التي تعاني منها دول أمريكا
الوسطى . ونؤيد في هذا الصدد اتفاق غواتيمالا المبرم في ٧ آب/أغسطس الذي وقعته
رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس والذي يتضمن
إجراءات لإقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى .

ونحث من جانبنا على تسوية النزاع القائم بين كوريا الجنوبية وكوريا
الشمالية عن طريق الحوار الحر بينهما دون ضغوط أو قيود لإزالة أسباب النزاع
ولتحقيق رغبة شعبيهما في استعادة الوحدة . ونأمل من الامين العام أن يستمر في
مساعي الوساطة التي يقوم بها للتغلب على القضايا الخلافية القائمة بين الطرفين .
أما بالنسبة لقضية قبرص فإننا نأسف للنكسة التي لحقت بالمساعي المبذولة
لتسوية تلك القضية . كما يشير قلقنا ما أشار اليه تقرير الامين العام عن أعمال
المنظمة حيث يقول :

"إن الحالة في قبرص حاليا تزيد من دواعي القلق ... ، ولا يمكن استبعاد إمكان حدوث مجابهات خطيرة في الأشهر المقبلة ، إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها" . (A/42/1 ، ص ٨)

ونأمل أن يستمر الأمين العام في مساعيه الحثيثة لتقريب وجهات النظر بين طائفتي قبرص اليونانية والتركية والوصول الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة يتحقق في إطارها الأمن والتعايش للطائفتين في ظل العدالة والمساواة ، لضمان الحقوق المتكافئة لكلا الطائفتين ، ويضمن لجزيرة قبرص استقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وعدم انحيازها .

إن وضع الاقتصاد الدولي يشير التساؤل والقلق نظرا للتدهور الحاد الذي انتابه منذ أوائل هذا العقد . كذلك فإن التطورات التي شهدناها ولا نزال نشهدها منذ العام الماضي عجزت حتى الآن عن إعادة الصحة والعافية الى الاقتصاد الدولي وعن إحراز ما نرجوه من نمو واستقرار . إن هبوط أسعار النفط والدولار الأمريكي أحبط الآمال المرجوة ، ذلك إنه أيقظ توقعات ازدياد التضخم المالي الأمر الذي أدى الى ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الصناعية ، وهي أمور لا تحمد عاقبتها وخاصة بالنسبة للدول النامية التي انتكست في ظل هذه الظروف جهودها الرامية الى تخفيف أعباء مديونيتها المرهقة . يضاف الى ذلك مخاوف بعض الدول الصناعية من مغبة العجز في ميزانها التجاري وما يرافق هذه المخاوف من ميول لاتخاذ إجراءات حمائية ، تضر بمصالح الدول النامية . ولا يسعنا في هذا الصدد سوى أن نشير الى أن أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية قد هبطت الآن الى أدنى حد عرفناه منذ ٥٠ عاما . ونتيجة لذلك انخفض معدل دخل الفرد في الدول النامية انخفاضاً هائلاً .

إن هذه الصورة القاتمة ناتجة عن ثلاث مشكلات متداخلة : عدم استقرار أسعار العملة ، والاجراءات الحمائية ، ومديونية الدول النامية . ولا شك في أن وضعاً كهذا يخلق البلبلة ويقلق المستثمرين ، ويشكك بالتالي في مستقبل الاقتصاد الدولي .

إن هذا الوضع يطرح علينا سؤالاً هاماً يتعلق بقدرة النظام الدولي على مواجهة هذه المشكلات وعلى حلها . ونحن نرى أن النظام الاقتصادي القائم حالياً لن يؤدي الى

تطور متوازن وعادل ولا حتى الى علاقات متساوية ومنصفة فيما بين الدول التي تشكّل
أسرتنا الدولية .

وفي رأينا أيضا أن حل كثير من القضايا الشائكة التي يواجهها المجتمع
الدولي مرهون الى درجة كبيرة بتحسين الاقتصاد الدولي وضمان النمو الاقتصادي
الثابت . وهذا يستوجب إلتزامات جديدة من جميع الدول ، كما يتطلب إعادة الحوار
فيما بين الشمال والجنوب باعتباره الدعامة الاساسية لإعادة الاستقرار الى اقتصاد
عالمنا .

ومن هذا المنطلق فإنه يتحتم علينا جميعا أن نواصل جهودنا الهادفة الى
إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة والمساواة والمصلحة
المتبادلة . ولن يتأتى هذا إلا إذا تبنت الدول الصناعية موقفا إيجابيا ، وأجرت
مبادرات جادة مع الدول النامية بغية دفع عجلة النمو والتطور الى الامام . ونحن
نعتقد أن مسؤولية تصحيح الخللة التي يعاني منها الاقتصاد الدولي تقع بالدرجة
الاولى على الدول ذات النفوذ الاعظم في الاسواق العالمية .

إن التغلب على مشكلات الاقتصاد الدولي يتطلب من جميع الدول تغييرات واسعة في
سياساتها الداخلية . ومع أن بعض الدول لا تترشح للتغييرات المطلوبة ، فإنه يتحتم
على أقطاب الاقتصاد الدولي أن يخرجوا من حلقة القضايا والخلافات الداخلية التي تدور
حول التجارة ومشاكل الاقتصاد الكلي وأن يخططوا لسياسات هدفها المصلحة المشتركة
لجميع الأمم .

تجسد الأمم المتحدة آمال وأمني شعوب العالم في إقامة نظام دولي خال من
الحروب والصراعات ، جماعية كانت أو ثنائية ، يقوم على استتباب السلام والامن ،
وتحقيق العدالة والمساواة . ولأجل الوصول الى هذه الاغراض السامية أنشأ الميثاق
أجهزة وآليات تستند في تحريك عجلة وظائفها وتحقيق انجازاتها الى التضامن بين
الدول والعمل الجماعي المتعدد الاطراف . وأغفلت العديد من الدول ، وبالذات البعض

منها ذات المسؤولية الخاصة ، هذه الحقائق مما أوصلنا الى عالم يتجافى في وقائعه بل وفي محصلته عما استهدفه واضعو الميثاق . ومما يدعو الى التفاؤل أن نهجا جديدا في التعاون والتضامن بين الدول وفي استخدام آليات الأمم المتحدة قد برزت ملامحه خلال هذا العام المنصرم . وبين وقائع الماضي الاليمة وملامح الحاضر المبشرة فإننا نتطلع الى مستقبل أكثر إشراقا يعزز فيه النهج الجديد بحيث تصبح فيه تلك الملامح حقائق العالم المقبل .

السيد سيباسيوت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية ،

وتمت الترجمة الفورية عن النص الفرنسي المقدم من الوفد) : يود وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بادئ ذي بدء أن يتقدم الى السفير بيتر فلورين بالتهنئة على انتخابه البارز لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . إن اختياره لشغل هذا المنصب يمثل إشادة من قبل المجتمع الدولي بمفاته الدبلوماسية الممتازة ، وبجهود بلاده - الجمهورية الديمقراطية الألمانية - التي لا تكل من أجل السلم ونزع السلاح في أوروبا بل وفي أرجاء العالم كلها . ووفد بلادي مقتنع بأنه بقيادته الحكيمة القديرة ستكمل أعمال هذه الدورة بالنجاح .

كما يود وفد لاو أن يشيد بالأمين العام صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الخلاقة التي لا تكل من أجل تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين ، ومن أجل النهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي وإنعاشه ، وذلك من أجل التنمية .

إن هذه الدورة ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا لأنها تتواكب مع الذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الأول/أكتوبر الكبرى ، التي استهلّت عصرا جديدا في تاريخ البشرية ، عصرا هيا الظروف المؤاتية لنضال التحرير الوطني ، مما مكن شعوبا عديدة من أن تحرر نفسها من الاستعمار ، وأن تحصل على الاستقلال والسيادة ، وأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في مجتمع الأمم* .

إن المناخ والبيئة الدوليين اللذين تنعقد فيهما هذه الدورة ، إن لم يكونا أفضل مما كانا عليه في الدورة الماضية ، فإنهما ، مع ذلك ، يتميزان بالتفاؤل الذي أشاره الاتفاق المبدئي الذي توصل اليه مؤخرا وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضاء الشام على القذائف النووية المتوسطة المدى والطويلة

* _____ تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد كواسي (توغو) .

المدى التي يمتلكها بلدهما . إن إبرام هذا الاتفاق الشئني من شأنه أن يكون تدبيراً أولياً هاماً للغاية من تدابير تخفيض الأسلحة ونزع السلاح النووي . إن الحماس الذي قابلت به البشرية جمعاء هذا الحدث الإيجابي أمر مفهوم تماماً ، نظراً إلى أن سباق التسلح الذي لا يكبح - ولا سيما سباق التسلح النووي - لا يلحق الضرر برفاهتها فحسب بل أيضاً ببقائها ذاته . وهذه حقيقة لا يمكن أن تخفى على أحد .

إن حكومة لاو تكرر إدانتها لأي مذهب عسكري يسعى إلى تحقيق الأمن لا عن طريق نزع السلاح ، بل عن طريق التفوق العسكري الاستراتيجي والردع النووي إذ تتجاهل مثل هذه المذاهب الحقائق الواقعة في عالم اليوم الذي أصبح أكثر تكافلاً ، والذي لا يمكن فيه ، في هذا العصر الغضائي والنووي ، للأمن إلا أن يكون أمناً شاملاً متكافئاً لكل البلدان والشعوب بغض النظر عن حجمها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية ومستويات تنميتها . لذا ، فمن الحيوي أن يسهم المجتمع الدولي إسهاماً نشطاً في وضع وتطوير نظام عام للسلم والأمن الدوليين يشمل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية والبيئية .

وتشعر حكومة لاو بالسعادة بالنتائج الإيجابية التي حققها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد هنا منذ أقل من شهر . فلا بد من وضع حد لسباق التسلح على الأرض كما يجب بذل قصارى الجهد للحيلولة دون انتشاره إلى الفضاء الخارجي ، إذا كنا نريد تحرير موارد هائلة ، فاعادة تخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب ، ولا سيما شعوب البلدان النامية .

تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، في هذا السياق ، أن تؤكد من جديد مؤازرتها لكل مبادرات السلم ونزع السلاح التي تقدمت بها حتى الآن البلدان الاشتراكية ومن بينها البرنامج العام للأمن من أجل نزع السلاح ، الذي اعتمدته الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني/يناير الماضي ، بغية تخليص العالم من الأسلحة النووية ومن كل أنواع أسلحة التدمير الشامل في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٠٠ .

إن شعوباً كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مازالت تواجه العواقب

المساوية المترتبة على التوتر والصراع اللذين تسببت فيهما السياسات العدوانية والتدخلية التي تنتهجها الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والمهيونية .

ففي الجنوب الافريقي ، مازال نظام بريتوريا العنصري يواصل بلا عقاب سياسة القمع والقهر التي ينتهجها ضد الغالبية السوداء من السكان ، وكذلك أعمال العدوان التي يرتكبها ضد بلدان خط المواجهة . فهو يديم احتلاله غير المشروع لناميبيا ويرتكب أعمال القمع الوحشية ضد الشعب الناميبي . إن حكومة لاو تؤكد مرة أخرى مؤازرتها التي لا تحيد لنضال شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لاستعادة حقوقه الإنسانية الاساسية ، ولنضال الشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد، في نضاله البطولي من أجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير .

إنها تدّين ما يسمى بسياسة الارتباط البتّاء والربط بين استقلال ناميبيا وموضوع غير ذي صلة ، وهو انسحاب القوات الاممية الكوبية من أنغولا . ولا يمكن لناميبيا أن تحقق استقلالها خارج إطار الشروط التي وضعها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتكرر حكومة لاو الإعراب عن تأييدها الثابت لدول خط المواجهة في كفاحها المستمر لصون استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

وفي الشرق الأوسط ، لاتزال الحالة متوترة . إن تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين ، لا يمكن أن تتحقق إلا بانسحاب القوات الاسرائيلية الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . ومن المؤسف أن واشنطن وتل أبيب تعارضان عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وجميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواصل تقديم تأييدها الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني الذي يشن ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الحازمة ، مثله الشرعي الوحيد ، صراعا بطوليا ضد المعتدين والمحتلين الصهاينة لاستعادة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة له في فلسطين .

وفيما يتعلق بالنزاع بين إيران والعراق ، ترحب حكومة لاو باعتماد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي يدعو هذين البلدين الى وضع نهاية فورية لأعمالهما العدائية المدمرة وبدء مفاوضات بغية إيجاد حل عادل ومقبول لكلا الطرفين . والآن ، يشهد المجتمع الدولي منذ فترة تفاقم الحالة في الخليج الفارسي . كما أن الحادث المفجع الذي وقع في الأسبوع الماضي تذكرة اليمّة بالحادث الذي وقع في خليج تونكن في عام ١٩٦٤ .

طالما تاقت شعوب أمريكا الوسطى للعيش بسلام ووثام وفي جو من المداقة والتعاون مع بعضها البعض .

أما نيكاراغوا ، فإن الهدوء لا يمكن أن يستعاد فيها إلا إذا وضعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حدا للأعمال العدوانية الموجهة ضد نيكاراغوا ولمحاولة زعزعة الاستقرار فيها ، وأجبت عن معارضة عملية السلام التي دعت إليها مجموعة كونتادورا وأيدتها مجموعة ليما ، ونمت عليها صراحة خطة السلم التي اعتمدها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في آب/أغسطس في غواتيمالا .

كما أن بنما ، التي لم يتوقف كفاح شعبها للحفاظ على استقلاله وسيادته و سلامه أراضيها ، ضحية أخرى لتدخل القوى الامبريالية في شؤونها الداخلية . إننا نؤيد باستمرار كفاحها وكفاح الشعوب الأخرى في المنطقة من أجل حق تقرير المصير والاستقلال والديمقراطية الحق في بلدانها .

إن منطقة جنوب غرب آسيا لم تنعم بسلم حقيقي بعد ، ذلك أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية لا تزال ضحية لحرب غير معلنة تشنها عليها الدوائر الامبريالية العدوانية وقوى الرجعية المحلية والدولية . إننا نؤيد عملية المفاوضات غير المباشرة الجارية في جنيف ونؤيد تأييدا لا يتزعزع برنامج المصالحة الوطنية الذي اعتمدته حكومة أفغانستان في بداية هذا العام . وإذا ما طبقت جميع الأطراف المعنية هذا البرنامج بحسن نية فإنه سيسهم إسهاما حاسما في تحقيق تسوية سياسية شاملة عادلة دائمة للحالة المحيطة بذلك البلد .

ولا يزال المجتمع الدولي يشهد التوتر السائد في منطقة المحيط الهندي نتيجة لتكثيف الأنشطة في قاعدة دياغو - غارسيا الجوية والبحرية ونتيجة لتعزيز الوجود العسكري الامبريالي هناك . فمن المرغوب فيه للغاية ألا يتأخر عن عام ١٩٩٠ انعقاد المؤتمر الدولي المعني باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي تأجل مرة ثانية نتيجة للموقف المعادي من قبل بلدان معينة .

والحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتسم هي الأخرى بزيادة التوتر نتيجة "للسياسة العالمية الجديدة" التي تنتهجها دولة عظمى امبريالية ، تلك السياسة التي أسفرت عن حشد القوات وملء الترسانات النووية في كوريا الجنوبية وفي بلدان أخرى

معينة من بلدان المنطقة . وفلا عن أن هذه الحالة تهدد سلم وأمن شعوب المنطقة ، فإنها تهدد أيضا التطلعات المشروعة لتحقيق التعاون والرفاه .
إن حكومة لاو تضم جهودها الى جهود المجتمع الدولي بغية تحويل منطقة آسيا والمحيط الهادئ الى منطقة خالية من الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فإنها تكرر الإعراب عن تأييدها لمقترحات الرفيق ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، التي تقدم بها في فلاديفوستوك في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وتكرر الإعراب أيضا عن تأييدها للاقتراح الأخير الذي تقدمت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لنزع السلاح بالتدريج من شطري كوريا ، وتأييدها لإعلان رارو تونغفا .

إن شعوب جنوب شرق آسيا ، شأنها شأن شعوب الأجزاء الأخرى من العالم ، تتوق منذ زمن بعيد الى عيش مفعم بالسعادة والازدهار ولا تعكر صفوه النزاعات والتوترات . ولكن القوات الامبريالية العدوانية والرجعية الدولية والمحلية لا تدخر للأسف جهدا للحيلولة دون تحقيق هذه الطموحات النبيلة . ولا يخفى على أحد أن لاو وفييت نام وكمبوتشيا تسعى جاهدة لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ولجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية . ولذلك ، فإن هذه الدول تعيد التأكيد على جميع المقترحات البناءة والمنطقية التي تقدمت بها حتى الآن تحقيقا لهذه الغاية .

إن الحالة في المنطقة المحيطة ببلدي ليست حالة سلم حقيقي بعد على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة لاو لتحقيق هذا الهدف . ولم تنتج أية حلول نهائية من جولتي المفاوضات اللتين عقدتا في الأشهر الأخيرة في فيينتيان وبانكوك لحل مسألة السيادة على ثلاث من قرى لاو وهي القضية التي نظر فيها مجلس الأمن في عام ١٩٨٤ . والأسوأ من ذلك أنه وقعت حوادث أخرى على الحدود في نفس المنطقة ولنفس الأسباب مما جعل الحالة على الحدود بين لاو وتايلند أكثر توترا . وتعرب حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن بالغ قلقها إزاء هذه الحالة ، وبغية استعادة علاقات حسن الجوار بأسرع ما يمكن ، تناشد حكومة تايلند أن تبدي حسن نواياها بأن تقرر في أسرع وقت استئناف المفاوضات مع لاو كما اقترحنا .

لقد واصلت حكومة كمبوتشيا الشعبية بثبات العمل من أجل قضيتها النبيلة لإعادة البناء والاملاح الوطني . وأحرزت في مسعاها الطويل في هذا الصدد انتصارات كبيرة . ولهذا ، ومع أخذ ما سبق في الاعتبار ، وبدافع من روح الساحة المثالية أعلنت حكومة بنوم بنه مؤخرا عن سياستها لتحقيق المصالحة الوطنية وبمقتضاها دعي كل أبناء كمبوتشيا - باستثناء بول بوت ومعاونيه المقربين - دون أي تمييز يستند إلى الأصل الاثني أو الاجتماعي أو الرأي السياسي أو العقيدة الدينية ، للوحدة من أجل بناء مجتمع متقدم تسوده المساواة والعدل في ظل كمبوتشيا مستقلة سالمة وغير منحازة تتمتع بعلاقات صداقة مع كل البلدان ولاسيما جيرانها .

وانطلاقا من هذه الروح وافقت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية وحكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية الشعبية على تنفيذ انسحاب جزئي آخر في المستقبل القريب لقوات المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا وهي عملية سيدعى لحضورها ممثلون لعدد من الحكومات والشخصيات البارزة ووسائط الاعلام كمراقبين . وهذه السياسة التي تتفق مع الاتجاهات العامة لعصرنا وحاجات كل أبناء كمبوتشيا الذين يودون أن يشهدوا ازدهار وطنهم ، تستحق التأييد الفعال من المجتمع الدولي .

ومما يؤسف له أن بعض البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يُصرون على دعم الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية المزعومة واقتراحاتها ذات الشان

نقاط وإن كانت تعرف تماما أن هذا تحالف غير طبيعي . أن التناقضات الداخلية وتضارب المصالح والنزاعات التي غدت سمة مستمرة لهذا الائتلاف المتنافر ، تعني أن الأخير يفقر إلى القيادة في الوقت الحاضر . لذا أصبحت تلك الحكومة مجرد شيء وهمي تبقى بعض البلدان والدوائر على قيد الحياة لخدمة مصالحها بإعادة زمرة بول بوت التي تمارس الإبادة الجماعية إلى السلطة في كمبوتشيا . لقد حان الوقت لأن يقبل قادة هذه البلدان والدوائر مواجهة الواقع وأن يحترموا أولا وقبل كل شيء الاتفاق الذي وقّعه في مدينة هوشي منه في تموز/يوليه ١٩٨٧ وزير خارجية اندونيسيا ممثلا لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونظيره الفيتنامي ممثلا لبلدان الهند الصينية .

أن السلم والأمن ليس لهما معنى بالنسبة لأي شعب إذا لم يقرنا بضمانات ملموسة لتحقيق الرفاه ، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى التي يعلقها المجتمع الدولي على الجانب الاقتصادي للأمن . ويجب أن نلاحظ مع الأسف في هذا الصدد أن الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تزداد اتساعا وهذا يعود فقط إلى أن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لاتزال ترفض التخلي عن مصالحها الانانية . ألم يحن الوقت بعد كي يعيدوا النظر في سياساتهم المتسمة بقلّة التبصر وأن يضموا جهودهم إلى جهود المجتمع الدولي لإيجاد علاج ناجع للآزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي يعانون هم أيضا من آثارها القاسية ؟

وانطلاقا من هذه الروح فإننا نسلم بأن النتائج الايجابية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي انعقدت في تموز/يوليه الماضي في جنيف يمكن أن تخفف من تشاؤمنا . ويسعدنا ذلك التطور المتناسق للعلاقات بين بلدنا ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية المنوط بها التعاون الدولي من أجل التنمية . ونحن في هذا الصدد نشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أتاح دوره الحفاز تحقيق النجاح لمؤتمر المائدة المستديرة الثاني الذي عقد برعايته في نيسان/ابريل من العام الماضي .

وبلدي يشيد بالحماس والتفاني اللذين تحاول الأمم المتحدة بهما إنجاز مهمتها النبيلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما وضمان مستقبل من الرفاهية

والحرية والعدالة والمساواة والازدهار لكافة الشعوب على وجه البسيطة . ان كل هذه
المُثل محكوم عليها بالفشل ما لم نشارك بإصرار وإخلاص في الحملة ضد الأمراض
الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية وغيرها من الشرور التي يُبتلى بها غالبية سكان العالم .
وتتمثل هذه الشرور في الفقر والجوع والمرض والامية والعدوان الامبريالي والاستعماري
والصهيوني والفصل العنصري والنهب الاقتصادي وهلمّ جرّا . إن ازالة هذه الاخطار
العسكرية وشبه العسكرية التي تهدد أمن الشعوب ضرورة ملحة اذا كنا نود اقامة عالم
يخلو من العنف والأسلحة النووية على نحو تدريجي . وينبغي أن تنتهج كل دول العالم
أساليب جديدة للتفكير وللتفكير في الشؤون السياسية ، وبإيجاز أن تتبنى رؤية جديدة
للعالم .

وانطلاقا من تلك الروح تتعهد حكومة لاو أن تضم جهودها الى جهود المجتمع
الدولي لتهيئة ظروف تفضي الى اقامة مثل هذا العالم . ووفد لاو يحدوه الأمل في أن
يحظى هذا المبدأ التوجيهي بالاهتمام الذي يستحقه في هذه الدورة .

السيد بارو (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البدايات

أن أقدم الى الرئيس تهاني وفد بليز وتهاني الشخصية لانتخابه بالإجماع لهذا المنصب الرفيع ، رئيسا للجمعية العامة .

وهو يخلف ديبلوماسيا عظيما ومديقا لبليز وهو السيد حمايون رشيد جودري من بنغلاديش الذي أتقدم له بعميق تقديري لجهوده التي لا تكل من أجل تحقيق الوثام بين ممثلي العالم أثناء الدورة الحادية والأربعين .

وأتقدم بالشكر أيضا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، أميننا العام الموقر ، الذي ما فتئت المنظمة تسمى - بتوجيهه وإشرافه - الى نشر السلم في العالم .

وبالرغم من أن منظومة الأمم المتحدة تهاجم بعنف من جانب من ينتقصون من قدرها وتحقق بها ويلات أزمة مالية ، فقد استمرت مع ذلك في التعبير عن رؤية مؤسسيها وفي ايجاد اطار عملي وأخلاقي لإقامة نظام عالمي مستنير .

وقد اجتمع تكاثر الدول الجديدة الى جانب التطورات المخيفة في تكنولوجيا الدمار ليجعلنا من ادارة العلاقات الدولية مهمة أكثر تعقيدا بكثير مما تخيله واضعو الميثاق . وكان التحدي الذي واجهته منظومة الأمم المتحدة هو أن تواكب متطلبات العصر الحالي وأن تكون أكثر من مجرد متجر بضاعته الكلام السياسي وأكثر من مجرد بيروقراطية متنامية خالية من الروح .

وأحد المعايير التي تبين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للمتغيرات ، هو قيامها مؤخرا بدراسة نظمها المالية حتى تزيد من قدرتها العملية وتسكت بعض الاصوات الساخطة .

ولهذا يشيد وفد بلادي بالالية الجديدة التي وافقت عليها لجنة الميزانية بتوافق الآراء . وتعتبر هذه الترتيبات حلا وسطا معقولا يعبر عن شواغل من يدفعون اشتراكات كبيرة بينما تحافظ في الوقت ذاته على المبدأ الاساسي وهو المساواة بين الدول الاعضاء .

أما الاقتراح القائل بأنه ينبغي أن تحد ممارسة الدول الصغيرة لسيادتها في منظومة الأمم المتحدة بوضعها في مركز من الدرجة الثانية ، فهو اقتراح غير مقبول . فهذه فكرة بالية ومتخلفة لأقصى حد . ذلك أن مفهوم المساواة في السيادة ومبدأ حكم الأغلبية هما أساس السلطة المعنوية لمنظومة الأمم المتحدة . وحق البلدان النامية في استخدام قوتها العددية للتأثير في وجهة نظر العالم التي يعبر عنها هذا المحفل هو جوهر المحاولة التي تستهدف تحقيق الديمقراطية العالمية .

ومع ذلك ، فمن البديهي أن كل حق تقابله مسؤولية . ومن ثم ، فإن مبدأ المساواة الذي يبنى عليه الأساس الفكري لمنظومتنا ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع مبدأ المسؤولية الذي يجب أن يدعم قراراتنا ومقرراتنا وبرامج عملنا .

إن أضمن طريق للقضاء على الحق هي إساءة استخدامه . وإساءة استخدام الأغلبية للسلطة - كما شعرنا بذلك تماماً - هو الذي أوجد أعنف الانتقادات الموجهة لهذه المنظمة . وإذا كنا نريد أن نسكت الساخطين ، فينبغي استخدام القوة العددية ولاسيما في الجمعية العامة بطريقة منصفة . وينبغي أيضاً مقاومة أغراء الاشتباك في مجادلات عنيفة حتى نحافظ على القوة الأدبية لتصريحاتنا .

ويجب أن يشكل الاحساس بالمسؤولية وضبط النفس ، مرة أخرى ، أساس المناقشة واتخاذ القرار . بحيث لا يصبح هناك مجال القول بأنه من الأفضل للديمقراطيات الغربية التي لا تتفق في آرائها بالضرورة مع آراء الأغلبية في العالم الثالث أن تدير ظهورها لنا . وسنظل مؤسسة تفتقر إلى الكمال في عالم يفتقد الاستقرار ، غير أن هذا الاعتراف ينبغي أن يحفزنا بشدة على البحث عن وسائل تزيد من فعالية منظمتنا . لا أن نتشكك في أهميتها الأساسية كتجسيد للمثل الدولية .

لقد نجحت الأمم المتحدة في القيام بدور يحقق الاعتدال في الشؤون العالمية بالاستفادة من هيبتها في العالم ، وبغض ما تنطوي عليه إجازتها أو ادانتها لعمل ما من تأثير معنوي في العلاقات الدولية . ومن الظلم ألا نعترف بأن الأمم المتحدة قد ضمنت لنا على الأقل ألا نعود إلى الأيام البعيدة التي طال عهدنا بها ، أيام سيادة

مبدأ البقاء للأقوى في السيادة الدولية . وبليز كبلد صغير تدرك جيدا أهمية وجود محفل دولي حقيقي تمثل سلطته الجماعية الضمان الأخير لتمتع الدول الصغيرة بسيادتها وسلامة أراضيها وكرامتها في كل مكان .

ونحن لا نتوقع من الأمم المتحدة أن تقدم جميع الحلول أو أن تكون بديلا عن التدابير الشئائية الضرورية التي ينبغي أن تتم مباشرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . غير أننا ننتظر من الأمم المتحدة أن تنهض عموما بمصالح ومُثل المجتمع العالمي وأن تؤيد وتسهل وتساعد المبادرات الوطنية أو الاقليمية الكفيلة بالمحافظة على النظام الدولي .

وخطة السلام في امريكا الوسطى التي اعتمدت مؤخرا هي واحدة من تلك المبادرات الاقليمية الجديرة بتأييد ودعم الأمم المتحدة . وقد ظهر هذا الاتفاق في اطار مبادرة مجموعة كونتادورا ، ولكنه صيغ بواسطة الدول الخمس المشتركة مباشرة في النزاع القائم في امريكا الوسطى . وقد دفعت هذه الخطة عملية السلام في امريكا الوسطى فعلا الى الامام وحظيت بالترحيب العام لانها توفر الاساس لحل عادل وعملي لمشكلات المنطقة .

ويبدو لنا في بليز أنه لو ترك مستقبل امريكا الوسطى بالكامل في أيدي أبناء امريكا الوسطى . لشكلت الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اسكيبولاس خطة تفصيلية لتهدة المنطقة . غير أن حقائق الجغرافيا السياسية تعمل دائما على تعقيد الامور . والواقع أن المصالح الخارجية قد تدخلت فعلا لتضفي على النزاع الذي ترجع أسبابه الى الظروف المحلية طابع الصراع بين الشرق والغرب .

وفي ظل هذه الظروف يتضح لوفد بلادي أن على امريكا اللاتينية كلها أن تعلن تأييدها لما تقترحه المنطقة لحل نزاع في المنطقة . ولا يجب أن يسمح لقوى خارجية تعمل بدافع الانتهازية الايديولوجية بأن تخدم الارادة السياسية لاهل المنطقة . ويجب أن تتم عملية نشر ألوية الديمقراطية في امريكا الوسطى في المنطقة ذاتها وليس على أساس تلقي الحكمة من الخارج مختومة بطابع مكتوب عليه "صنع في البلد الام" .

ان الامل المعقود بادئ ذي بدء على نجاح اتفاق السلام في امريكا الوسطى يعود الفضل فيه الى حد كبير الى عزم قادة وشعوب البرزخ وهذا التقدم الكبير هو إيذان بإمكانية التوصل الى حلول للامزات الاخرى في نصف الكرة الغربي .

ويشعر شعب بليز بقلق عميق لان العنف المحلي يهدد مرة اخرى باجتياح جمهورية هاييتي المستقلة . ونحن نفهم عزم الشعب على المشاركة الكاملة في تقرير اتجاه بلاده في المستقبل . ونذكر ان الانتخابات الحرة النزيفة هي الخطوة الاولى على طريق تحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي وتخفيف البؤس الاجتماعي . ولهذا نحث حكومة هاييتي على ان تضمن عدم تعرض عملية الانتقال الى الحكم الدستوري الهشة بالفعل الى مزيد من الاخطار .

والعودة الى الديمقراطية وشيكة الحدوث أيضا في بلد آخر بالكاريبي هو سورينام . وتحيي بليز قرار هذا البلد بالسماح للمراقبين الدوليين بحضور الانتخابات المقرر اجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر . ونأمل ان تتمكن من التغلب على المعوقات الحالية وان تتمسك بالجدول الزمني المقرر حتى يتسنى تسليم السلطة السياسية من جديد الى الشعب في الوقت المحدد .

ان المبادرة الاخيرة لسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين نحو توحيد الدول الواقعة شرقي الكاريبي ذات أهمية لنا . ولئن كان من الضروري تماما اجراء مشاورات كاملة مع شعوب تلك الدول قبل تنفيذ أي اقتراح بإقامة وحدة سياسية ، إلا ان هناك مزايا واضحة ستجن من وراء تحقيق الوحدة .

فالاستفادة على نحو أفضل بالخبرة الاقليمية ، وإتاحة أسواق أوسع أمام السلع المحلية ، ووجود تمثيل أكثر فعالية في الخارج وبتكاليف أقل ، كلها أسباب لها من الأهمية ما يكفي بحيث لا تقابل بالتمسك الآلي المجرد من التفكير بقداصة الاستقلال السياسي .

وبالنسبة لحكومتنا ، لدينا ما يشجعنا على مضاعفة جهودنا من أجل التوصل الى نهاية مشرفة للمشكلة الطويلة الامد القائمة بيننا وبين غواتيمالا ، جارتنا في منطقة امريكا الوسطى .

وبعد ستة أعوام من استمتاعنا باستقلال متمل ، صاغت بليز شخصيتها الدولية ، وتبوأ مكانتها في شبات بين أمم العالم . وليس في وجودنا المستمر ما يشجع ادعاءات دولة أخرى بحقها في أي جزء من أرضنا .

وبمرور الوقت ، ومع الاعتراف العالمي بواقعية استقلالنا ، وعلى ضوء التحولات الديمقراطية الناشئة في اقليمنا ، تشعر حكومتنا بأن ثمة مناخا مواتيا بشئ من تطبيع العلاقات بين بليز وغواتيمالا .

أقول هذا على الرغم من أن المحادثات التي جرت في ابريل من هذا العام بين البلدين قد فشلت في تحقيق تقدم محسوس . والحقيقة أن جمهورية غواتيمالا أصرت على ضم أرض بليزية ثمننا للتسوية . ولشعورنا بالارتياح نتيجة استمرار التأييد الذي منحنا إياه أمم مستنيرة من المجتمع العالمي ، رفضت بليز الموقف الغواتيمالي كلية .

ومع ذلك فقد وافقا على الاستمرار في المحادثات . وحدثت تطورات في غواتيمالا جعلنا نميل الى الاعتقاد بأن موقف نيسان/ابريل لم يكن سوى سحابة صيف في عملية المفاوضات ، وأنه يمكن التوصل الى صيغة من أجل التعايش السلمي النشط بين الجيران . ونحن نتطلع ليس فقط الى الوفاق الدبلوماسي مع غواتيمالا ، بل الى التعاون الاقتصادي الذي سيتبعه بالتأكيد . فالحفاظ على الاستقلال السياسي وترسيخه لا يفي إلا بجزء من التزامات الحكومات ذات السيادة . ولا يمكن أن ينجح السعي لتحقيق الكرامة الوطنية إلا اذا أرضينا الاحتياجات الاقتصادية لشعوبنا ، الحاجة الى الغذاء والكساء والمأوى والعمل .

وقد بدأت - من جانبها - أمة بليز الفتية عملية تنويع محاصيلها . فأوجدنا قاعدة اقتصادية أوسع وموجهة نحو التصدير ، ووسّعنا علاقاتنا التجارية في الوقت الذي ضيقنا فيه من الفجوة في الميزان التجاري الذي كنا نعاني منها . وقد زاد انتاج الموز والموالح والكاكاو . وبدأنا نتوسع في مجال السياحة واضعين في اعتبارنا الحفاظ على ثقافتنا المتعددة المصادر ، وتراثنا الايكولوجي . وواصلنا استقلالنا

المتوازن لمواردنا من الغابات . ورحبنا بمولد صناعة قائمة على الزراعة المائية ، في الوقت الذي نحاول فيه توسيع نطاق مصادد الأسماك عندنا .

ولكن برغم هذه الجهود تصدنا حقائق النظام الاقتصادي الدولي غير العادل . فأسواق منتجاتنا غير مستقرة ، وأسعار السلع الأساسية منخفضة ، وتحولت الحمائية من مجرد وسيلة الى سياسة .

وكل هذا يؤكد أهمية التعاون المتعدد الأطراف في مجالات التجارة والنقد والتمويل والتنمية . وتزداد الحاجة إلحاحا الى تعزيز العملية المتعددة الأطراف للتخفيف من حدة الخلل في العلاقات الاقتصادية العالمية ، عندما ترى الدعاوي الصريحة من جانب بعض البلدان المانحة لربط المعونة الشائنة بالخضوع السياسي .

يجب ازالة العوائق في طريق التبادل التجاري ، ولا بد أن يفتح العالم المتقدم أسواقه أمام البلدان النامية . ولن تستطيع البلدان الصغيرة أن تفي بالتزاماتها وتحقق نموها إلا عندما يضمن فتح الابواب أمام منتجاتها . وتوضع أسس واقعية للتجارة .

كذلك من شأن نظام اقتصادي دولي جديد أن يعزز قضية السلم في العالم ، لأنه سوف يزيل مصادر التوتر الدولية والوطنية ، التي ترجع أسبابها الى عدم الاستجابة الكافية لاحتياجات الانسان الأساسية .

وأن شبح هجرة الملايين من أوطانهم سواء كانت في افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، عبر حدود البلدان المجاورة سعيا وراء المأوى ، يفوق التصور ومن شأنه أن يرهق موارد البلدان مهما حسنت نيتها . ومعظم بلداننا تعاني أملا من مشكلة توزيع الثروات المحدودة المتوافرة لها على مواطنيها الأصليين . ولكنه ، في مواجهة تزايد الطلب على هذه الموارد من قبل من لا يجدون وسيلة للبقاء إلا بهجر ديارهم ، تصبح المشاركة غير محتملة .

فلا بد من تهيئة الظروف بحيث يمكن للاجئين وكل المحرومين أن يعودوا الى مسقط رأسهم ، ويشكلوا مصيرهم بأنفسهم ، وينبغي أن تصاغ استراتيجيات سياسية واقتصادية لكي يصبح من جديد لتلك الكتل البشرية الهائلة على وجوهها مستقبل تتطلع اليه .

ولذلك فإن ما يدعو الى الارتياح هو أن نلاحظ أن جانباً كبيراً من جهود الأمم المتحدة توجه الى انقاذ البلدان من ظروف الجهل والحرمان والتشرد ، على الرغم من الانتقادات الموجهة الى المنظمة . وما تنفقه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية العلم والثقافة (اليونسكو) ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، قد حقق مزايا كبيرة للشعوب في مختلف أنحاء العالم .

عندما تثار الشكوك حول جدوى منظمتنا ، يمكن أن نتحدث دول عديدة عن تحسين التقنيات الزراعية التي أدت الى زيادة الانتاج الوطني ، ومناهج التعليم والتلقيح والتحصين ، التي كان من شأنها تحسين نوعية الحياة لمواطنيها وساهمت في ظهور مهارات وتقنيات جديدة مكنتها من تنفيذ سياساتها ومن البقاء . وتلك هي النتائج المحسوسة لمنظومة الأمم المتحدة ، والتي استفاد منها مواطنونا .

وحتى عندما نشيد بنتائج الأعمال الانمائية للأمم المتحدة ، فإننا نأسف لعدم فعالية بعض اعلاناتها السياسية . وعلى وجه الخصوص نشعر بالقلق الشديد لعجز قرارات الأمم المتحدة عن أن تجلب الراحة الحقيقية للملايين السود من سكان جنوب افريقيا الذين يبرزون تحت نير الفصل العنصري اللاإنساني . لقد حان الوقت لكي تتفق الدول الاعضاء بأجمعها على التدابير اللازمة للتخلص من نظام بريتوريا غير الجدير بأن يوصف بالتمدين .

ونحن نوجه نداءنا - بوجه خاص - الى تلك الأمم التي تميل ، بحكم ايمانها بفكرة الواقعية السياسية ، الى عدم اعارة اهتمام عاجل لمشكلة معاناة المظلومين . اننا نطالبهم بأن يعملوا الآن على استئصال هذا الشر البغيض ، المسمى الفصل العنصري .

وكذلك ينكر على ناميبيا استقلالها منذ زمن طويل ، وينبغي ألا يسمح لأي اعتبار من اعتبارات الربط أن يقف في الطريق الى حرية ناميبيا ، وحققها في تقرير المصير والكرامة .

وفي الشرق الاوسط من المفزع تصور الغطائع التي يمكن أن تترتب على اتساع نطاق الحرب في الخليج الفارسي . فيجب الاستماع الى دعوة الامين العام لوقف اطلاق النار بين ايران والعراق . ويحسن بجميع البلدان الاخرى المعنية أن تخفض وجودها العسكري حتى يتسنى لدبلوماسية الامم المتحدة أن تؤدي دورها .

ويجب بذل كل جهد لتشجيع عملية الحوار في الشرق الاوسط . ونأمل أن يسمح عقد مؤتمر سلام دولي بالتوفيق بين الاعتراف بوطن للفلسطينيين وحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة .

وينبغي أن يستمر انتباه الامم المتحدة مركزا على افغانستان طالما استمر الوضع في هذا البلد المنكوب بسبب توترات تهدد السلم الدولي . ومرة أخرى ، نطالب بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من أفغانستان ، وبذل محاولات صادقة للمصالحة الوطنية .

ويجب التسليم للشعب الافغاني بالحق في تقرير المصير حتى يمكن للملايين الذين فروا من بلادهم أن يهربوا من حياة اللاجئين البائسة المهجرة للكرامة ، وأن يعودوا الى ديارهم .

كذلك لن تجد مشكلات كمبوتشيا حلا إلا بانسحاب القوات الاجنبية . وتمشيا مع قرارات الامم المتحدة لاتزال تدعوا الى وقف اطلاق النار ، وإجراء انتخابات تحت اشراف دولي باعتبارها الوسيلة لتسوية سياسية شاملة تسمح للشعب الكامبوتشي أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال .

يجب إعادة توحيد شبه جزيرة كوريا المقسمة . وينبغي أن تتم عملية التوحيد عن طريق الحوار والمفاوضات المباشرة بين شمال كوريا وجنوبها . ويجب أن يحل التفاهم وحسن النية محل الريبة المتألمة والعداوة بين الدولتين ، ومن المؤكد أن هذا الأمر ليس فوق طاقة شعب ذي حضارة يزايد عمرها على ٥ ٠٠٠ سنة .

ان الاتجار غير الشرعي في المخدرات على نطاق عالمي لا يقل خطرا على النظام الدولي من المواجهة العسكرية والحرب . وقد أكد الامين العام على أنه لا بد أن يبذل

العالم أجمع جهودا متضافرة وشاملة لمكافحة وباء المخدرات . وقد اتخذت حكومتي موقفا وطنيا متشددا في مكافحة اساءة استخدام المخدرات ، كما شاركنا ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، في الجهود الدولية التي تهدف الى استئصال هذا الخطر . وفي أوائل هذا العام استضافنا مؤتمرا كان الغرض منه وضع استراتيجيات فعّالة للتعاون الاقليمي في هذا المجال .

وربما كان أكبر خطر يواجه الجنس البشري هو احتمال وقوع كارثة نووية كبرى . وبالتالي ، نحن نرحب بما بدا مؤخرا من احتمال احراز تقدم كبير في الجهود الرامية الى كبح جماح سباق التسلح النووي . فالاتفاق من حيث المبدأ الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيقضي لأول مرة على فئة كاملة من الأسلحة النووية ، وربما يكون ايذانا ببدا عهد جديد من التعاون بين الدولتين العظميين في الرحلة الطويلة نحو نزع السلاح النووي الكامل .

ولم يكن الذين وضعوا ميثاق منظمتنا من السذج المفرطين في التفاؤل ، كما أن رؤيتهم لم تكن رؤيا خيالية غير واقعية . لقد تصوروا نظاما يجمع بين المثل السامية والبراغماتية العملية ، فاستنبطوا آلية لتسوية الخلافات بين المطالب المتنافسة لأصحاب الحق والاقوياء ، ونجحوا في صياغة اطار أخلاقي من عناصر كانت تبدو عقيمة لأول وهلة .

واليوم ، وفي هذا العالم الذي تطحنه الصراعات ، مازالت منظومة الأمم المتحدة تمثل تأكيدا لوجودنا الجماعي ولانسانيتنا . ونحن بحاجة لأن نجعل هذه المنظومة تعمل وتنجح في عملها ، حتى لا نسلم مصير حضارتنا الى الابد لقبضة غابرة زاحفة لا تعدنا إلا بالقتام المفزع وبالظلام الحالك في عنفوان الظهيرة .

السيد جونسون (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

السرور العظيم لي أن أنقل الى السيد بيتر فلورين ، بالنيابة عن رئيس جمهورية بلدي السيد صمويل كانيون دو وعن حكومة وشعب ليبيريا ، تهانينا على توليه رئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . ان انتخابه بالاجماع لهذا المنصب السامي يعبر بوضوح عن التقدير الذي يحظى به من أعضاء منظمتنا . ويمكننا أن نؤكد له كامل تعاوننا وتأييدنا ، مع تمنياتنا له بكل نجاح في أداء مهمته الجسيمة هذه .

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لسلفه السيد همايون رشيد جودري وزعيم خارجية بنغلاديش ، على الأسلوب القدير الذي أدار به شؤون الدورة الحادية والاربعين .

ونتقدم بشكر خاص أيضا لأميننا العام على ادارته القديرة للأمانة العامة ومساعيه المخلصة التي لا تكل في النهوض بالمهام التي أسندتها اليه هذه الجمعية العامة . ونشيد به بشكل خاص للجهود التي يبذلها لكفالة تنفيذ الإصلاحات الادارية التي أقرتها المنظمة ، وكذلك لتقريره الأخير الذي منهدي به في أعمالنا خلال هذه الدورة .

ان التعاون المتعدد الاطراف من أجل تحسين أحوال بني الانسان يعتبر حجر الزاوية الاساسي الذي قامت عليه منظماتنا منذ أكثر من ٤٠ سنة . وفي عالم يتزايد فيه التكافل ، يتعين على الدول الوطنية أن توسع من نطاق الغرض التي تساعد على النهوض بمصالحها المشتركة والمتبادلة وأن تسعى لاغتنامها . وينطوي هذا التعاون لا على الاحساس بالمسؤولية المشتركة فحسب ، بل أيضا على ضرورة الاستجابة الجماعية في التصدي للمشاكل المشتركة .

ان المجتمع العالمي الذي نسعى الى تشكيله من خلال هذه المنظمة يقتضي تجميع الجهود حيثما كانت موارد الدول فرادي غير كافية ، وتنسيق السياسات حيثما كانت التدابير المنفردة عرضة لأن يلغي أحدها الآخر ، وتوفير اطار لاتخاذ اجراءات حاسمة حيثما بدا أن الافتقار الى الوضوح قد يعرقل احراز تقدم ملموس . ومن سوء الحظ أن عالمنا الذي تنتشر فيه الصراعات والاعمال العدائية قد أصبح عاجزا عن الارتقاء الى هذه الصورة المثالية التي نتصورها لبيئة مأمونة يكرس فيها الجانب الاكبر من الموارد العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وسواء أكان الامر راجعا الى السياسة المغلقة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أو الى الانكار المحيط لحق تقرير المصير لشعب ناميبيا ، أو الى الازمات المستمرة في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج أو آسيا وامريكا الوسطى أو أماكن أخرى ، فإن الكراهية العميقة التي ولّدتها هذه الصراعات مازالت تعرقل ارادة المسؤولية الجماعية والجهد المشترك لحلها .

لذلك لا ينبغي أن يكون هناك مجال للدهشة من أن العديد من القضايا المعروضة على هذه الجمعية العامة قد ظلت باستمرار مدرجة في جدول أعمالها دون أن تلوح في الأفق أية بادرة تنبئ بحلّها . وفي هذا السياق ، يشكل نظام جنوب افريقيا العنصري واصراره على اتباع سياسة الفصل العنصري واحدا من أخطر التحديات للهدف الذي أعلنته هذه المنظمة ، ألا وهو

"أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" .

وما من شك في أن الفصل العنصري يتناقض أيضا مع أهداف الأمم المتحدة الرامية الى بناء مجتمع عالمي خال من كل أشكال التفرقة والتمييز .

وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي رفضت باستمرار سياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا . وهي تطالب أولئك الذين يقدمون الدعم والتشجيع للنظام العنصري لا بأن ينظروا في العواقب الوخيمة لعملهم هذا فحسب ، بل بأن يعيدوا النظر أيضا في موقفهم بشأن اقرار جزاءات ضد جنوب افريقيا .

وبغض النظر عما قيل عن مزايا الجزاءات أو مشالبها ، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن عدم كفاية الجزاءات التي فرضت حتى الآن أسفرت فيما يبدو عن جعل النظام العنصري أكثر ضراوة وتعنتا في قمعه للأغلبية السوداء من السكان . وبالتالي فإن حكومة بلدي لا تزال مقتنعة بأن فرض جزاءات الزامية شاملة ، كما ينص على ذلك الفصل السابع من الميثاق ، يشكل آخر وسيلة سلمية قابلة للتطبيق لانهاء هذه الحالة البشعة المتفجرة في جنوب افريقيا . ومازالت هذه الحالة تزعزع استقرار المنطقة برمتها وتشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين . ولا يتخذ وفد بلدي وجهة النظر هذه لأنه غاب عن باله أهمية المفاوضات والحوار ، بل بسبب رفض حكومة جنوب افريقيا ذاتها المستمر منذ أمد طويل أن تلتقي بزملاء حركات التحرير وتتفاوض معهم .

وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا ذات الصلة بما تقدم ، فإن ليبيريا لا يمكنها أن تقبل التحدي المستمر لسلطة الأمم المتحدة ، وهي ترى أن تمرد جنوب افريقيا يمثل

تحديا خطيرا لمصادقية هذه المنظمة . ومما يؤسف له أشد الأسف في هذا السياق أن تبقى ناميبيا رازحة تحت نير الاستعمار ، بعد انقضاء ثلاثة عقود كاملة على بدء عملية انتهاء الاستعمار في افريقيا . ويزيد من شعورنا بالاحباط تلك المحاولات التي يبذلها النظام العنصري والمتعاونون معه للاستمرار على ربط الانسحاب المقترح للقوات الاممية الكوبية من أنغولا بقضية استقلال ناميبيا .

لذلك يدعو وفد بلدي الى انسحاب جنوب افريقيا الكامل وغير المشروط من ناميبيا حتى يستطيع ذلك الاقليم أن ينال استقلاله الكامل أخيرا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب النامبي ، ويتبوأ مكانه الشرعي في هذه المنظمة وفي غيرها . ونحن نرى في هذا الصدد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مازال يمثل أفضل أساس لتحقيق هذا الهدف .

وهناك منازعات اقليمية أخرى هي أيضا موضع حوار وتفاوض متواصلين في المجتمع الدولي . وهذا هو ما ينبغي عمله ، لأن الميثاق يلزمنا بالسعي لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ومن ثم يجب علينا أن نشفي على الامين العام لجهوده المستمرة التي يبذلها لاستعادة السلم والاستقرار في الخليج الفارسي . ذلك أن الحرب بين العراق وايران ، التي استمرت زهاء عقد من الزمن ، قد أدت الى خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات ، وأخلت بحرية التجارة والملاحة في المنطقة ، بل وتصادت ضراوتها الى درجة استخدام الاسلحة الكيميائية ضد الاهداف المدنية ، بما في ذلك النساء والاطفال . ومرة أخرى يتعين علينا أن نحث جميع الاطراف المعنية على الالتزام بأحكام قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي يدعو الى وقف الاعمال العدائية وفتح باب المفاوضات بين الطرفين .

وفي الشرق الاوسط ، مازالت مسألة حق الفلسطينيين في وطن وحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا موضع نزاع بين الاطراف . ويجب بطبيعة الحال الاعتراف بهذين الحقين وإعمالهما عن طريق الوسائل السلمية . ومن الممكن في هذا الصدد أن يكون عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط أمرا مفيدا ، إذا كان من شأنه تيسير التوصل الى حل مقبول من كل الاطراف المعنية .

واذ نسجل التطورات السياسية الاخيرة في كوريا الجنوبية ، نود أيضا ان نشجع على استئناف الحوار على المستوى الوزاري من أجل اعادة توحيد كوريا الشمالية والجنوبية . كما ترى حكومتي أن عضوية كل من كوريا الشمالية والجنوبية في الامم المتحدة من شأنها ان تفسح المجال أمام اعادة توحيد ذلك البلد المقسم سلميا .

انه حق أساسي للشعوب ان تقرر شكل حكومتها وتختار أي نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ترغبها ، بمنأى عن التدخل الخارجي أو أي قيود من أي نوع . وبالمثل ، فان السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي كلها من خصائص الامم ولا يمكن انتهاكها . ولذا ينبغي في هذا الصدد التعجيل بالانسحاب غير المشروط للقوات الاجنبية من كل من كمبوتشيا وافغانستان ، لتمكين هذين البلدين من ممارسة حريتهما ممارسة كاملة .

ومن نفس المنطلق ، نرى ان إحلال السلم وصيانتة في امريكا الوسطى يشكلان المسؤولية الاولى لحكومات تلك المنطقة . ولذا فاننا نرحب باتفاق غواتيمالا الاخير باعتباره أساسا مفيدا لاحلال السلم واستقرار حقيقيين في امريكا الوسطى . وندعو المجتمع الدولي ليقدم تأييده الكامل لذلك الاتفاق .

وبالمثل ، تدعو حكومتي المجتمع الدولي ليقدم تأييده للمبادرات الحالية الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية من اجل التوصل الى حل سلمي بين ليبيا وتشاد . ان سباق التسلح الذي يستهلك قدرا بالغ الافراط من موارد العالم الشحيحة يزيده من حدة كثير من المنازعات والاعمال العدائية . ولان المجتمع الدولي لا يمكنه مواصلة هذا السبيل ، فاننا نرحب بالمؤتمر الدولي التاريخي الذي عقد مؤخرا بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية . ويمكن النظر الى ذلك المؤتمر باعتباره خطوة أولى ، ليس فقط على طريق تحقيق عالم أكثر أمنا ، وانما ايضا على طريق الاستخدام الرشيد لموارد الارض . وانطلاقا من ذلك ، يعتقد وفدي أن تحقيق أي مستوى ملموس لنزع السلاح ينبغي تعزيزه بوضع ضمانات للدول يمكن تطبيقها ، عن طريق اتخاذ ترتيبات فعالة لصون السلم والامن الدوليين وفقا لميثاق الامم المتحدة .

وفي هذ الصدد ، تلاحظ حكومتي مع الارتياح الاتفاق الاخير من حيث المبدأ الذي أبرم بين حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل ازالة فئة كاملة من الأسلحة النووية . ونحن نحث هاتين الدولتين على مواصلة مفاوضاتهما بغية التوصل الى نتيجة ناجحة .

وبالإضافة الى مسائل الحرب والسلام التي ابرزناها هنا ، هناك أيضا عدد من المشاكل الخطيرة التي تعصف بالاقتصاد العالمي ، وهي مشاكل مازالت تتحدى الحلول التقليدية وتستعص عليها . ففي كل محفل تقريبا في عالمنا اليوم ، نشهد أن القضايا التي تجد طريقها الى قمة جدول الاعمال هي تلك التي تتعلق بالحاجة الى الاصلاح النقدي والمالي ، وبتزايد حجم ديون العالم الثالث وتكلفتها ، وبتدني مستوى المساعدة الانمائية الرسمية الحقيقية ، وبالانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية التي

يصدرها العالم الثالث ، وبتسارع التضخم ، وبتدني معدلات التجارة ، وبزيادة النزاعات الحماة للبلدان الصناعية . وينظر الي هذه المشاكل وما شابهها بمفحة عامة على انها وشيقة الارتباط بالبطالة وباستمرار الفقر وبالنمو السلبي العام في معظم بلدان العالم الثالث ، إن لم تكن منبعا مباشرا لاسباب هذه الظواهر السلبية .

إلا أن ما تجدر ملاحظته بالفعل ، كما نعلم ، هو أن ظهور هذه المشاكل واستمرارها لا يرجع إلى أن العالم يفتقر إلى المواد الخام أو القدرة التكنولوجية الضرورية لانتاج ما يكفي مكان العالم المتزايدين ، والذين وصل عددهم الآن إلى خمسة بلايين نسمة يتزايدون كل ثانية ، ولكنه يرجع في المقام الأول إلى الدول التي لم تستطع الاتفاق حتى الآن على نظام أكثر انصافا ورشدا لإدارة الاقتصاد العالمي .

وعلى غرار ما أشار اليه بعض المتكلمين قبلي ، فإن التحالفات والتكتلات القديمة في الاقتصاد الدولي لم تعد كافية . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن اليوم قبول أي مفهوم انمائي يستمر في الحكم على أغلبية سكان العالم بالجوع وسوء التغذية وانخفاض مستوى المعيشة واليأس .

وترجع الهوة المتزايدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في أغلب الحالات إلى الثورة الصناعية والرق والاستعمار ، إذ أن التدفقات الهائلة من الموارد ، البشرية والمادية على السواء ، من المنطقة التي يشار إليها الآن بالعالم الثالث - قد ساعدت إلى حد بعيد على تطور الصناعة في العالم الغربي . وهذا يطرح سؤالاً عرضياً ولكنه شيق وهام للغاية بشأن الضغوط القاسية الموجهة الآن إلى بلدان العالم الثالث لتسديد ديونها ، وهو : اليس هناك دين آخر نسيناه ، ولعلنا لم نسدده بالكامل أو لم ننظر حتى في تسديده ؟

غير أن بيت القصيد هنا ليس هو أن التصنيع لم يزد من شراء أوروبا وأمريكا الشمالية ، أو أن الرق والاستغلال الاستعماري لم يؤخرا تنمية العالم الثالث ولكن بيت القصيد هو - ببساطة - أن هذه الحالة التي ظلت في جوهرها بلا تغيير على الرغم من الموجة العارمة لانتهاء الاستعمار ، التي شهدت ظهور ما يقرب من ١٠٠ دولة مستقلة

جديدة على مدى السنوات الأربعين الماضية ، هذه الحالة لم يعد يمكن قبولها أو تبريرها بعد الآن .

إن تقسيم العمل - على النحو التقليدي الذي يوشك أن يصبح قالباً جامداً - بما يضع بلدان العالم الثالث في مركز منتجي السلع الأولية ، ينبغي أن يفسح الطريق الآن لترتيب جدد لا يقتصر على تمكين البلدان النامية من دخول مجال تصنيع المنتجات التامة الصنع ونصف المصنعة ، وإنما يتعدى ذلك إلى مطالبة البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة باستهلاك المزيد من تلك المنتجات . ونحن نشفي ونتفق تماماً مع الذين طالبوا هنا ، ومن بينهم وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بإعادة هيكلة العلاقة أحادية الجانب التي طال أمد استمرارها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

وفيما يتعلق بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية ، فإنها بطبيعة الحال جديرة بكل شئ لما تبذله من جهود دؤوبة في مجالي البحث والاعلام ، وفي تحليل السياسات والاجراءات العملية ، وفي المساعدات التقنية - حيث أسهم ذلك كله في الأنشطة الانمائية في بلدان العالم الثالث .

وفي السنة الماضية فقط عقدت الأمم المتحدة دورة استثنائية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ومنذ ذلك الحين اتخذت بلدان افريقية كثيرة تدابير قوية للوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج الانعاش الاقتصادي والتنمية المعتمد في تلك الدورة . فعلى سبيل المثال ، اتخذت ليبيريا بقيادة الرئيس صمويل كانيون دو ، في اطار برنامجها للانعاش الاقتصادي ، عددا من التدابير الرامية الى تحسين ادارة القطاع العام ، وتمحيح اوضاع القطاع الخاص ليستعيد دوره الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، ووضع استراتيجيات للتنمية الريغية المتكاملة مع التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة والاغذية عن طريق برنامج الثورة الخضراء .

إلا أنه حسبما اعترفت به الدورة الاستثنائية ، كان ينتظر من المجتمع الدولي أن يكمل موارد بلدان العالم الثالث وجهودها الذاتية الرامية الى تحقيق انتعاشها الاقتصادي . ومما يؤسف له أن معظم البلدان المانحة لم تفعل حتى الآن شيئا يذكر لاثبات التزامها بالبرنامج ، ناهيك عن الوفاء به ، وهو ما يعتبره بلدي وحكومتني أمرا مؤسفا للغاية ومخيبا للآمال .

والواقع أن عالمنا المعاصر يبرز تحت وطأة المنازعات السياسية والاقليمية والازمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة ، التي تهدد كلها أسس السلم والامن والتنمية على كوكبنا . ولا يمكن ، والحال هكذا ، أن تكون هناك مسؤولية اجتماعية أهم ، أو مهمة أعظم شأنًا ، من السعي إلى ايجاد حلول فعالة ودائمة لهذه المشاكل . ولعل أكثر ما نحتاجه بالحاح في هذه المهمة العسيرة أن يكون هو القيادة القوية والرؤية الجديدة التي تتسم بقدر أعظم من الاحساس بالمسؤولية الاخلاقية الجماعية ، والتغيير الكامل في المواقف المستند الى اعادة تكريس التضامن الدولي .

ولن تصبح هذه القرية العالمية التي هي إرثنا المشترك مكانا أفضل للعيش أو تراشا جديرا بأن نورثه لذريتنا إلا اذا سارعنا بالعودة إلى القيم الاساسية المتمثلة في الحب والبر ، وإلى المفهوم القائل بأن كلاً منا أمين على أخيه .

ولم يعد بالامكان أن ينحصر الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية في التوازن الدقيق في المصالح المتصارعة ، أو التنافس المتواصل والضاري بين الأمم من أجل تحقيق أهداف مادية والتفوق بأي ثمن ؛ وإنما ينبغي أن تقوم هذه العلاقات الآن على أساس راسخ من المبادئ المقبولة عالميا والمتمثلة في العدل والانصاف والتسامح وحماية الضعيف والتحرر من سيطرة الاقوياء . وبطبيعة الحال فإن هذه القيم أو المفاهيم ليست بجديدة على الأمم المتحدة .

لقد بزغت هذه المنظمة عبر السنين بوصفها الصوت الاصيل للضمير الانساني الجماعي ، بيد أن هناك حاجة ماسة الآن الى تعزيز طاقتنا المعنوية وتقوية ارادتنا السياسية كي تتمكن الأمم المتحدة من التصدي على نحو أكثر فعالية لمشاكلها المعقدة الكثيرة التي قد لا تصلح لها أو تجدي معها في بعض الاحيان ، النهج السياسية العادية .

ولا يمكن انكار أن هناك بعدا معنويا واخلاقيا للكفاح ضد الجهل والمرض والفقر والعلل الاجتماعية ، مثل اساءة استعمال المخدرات والدعارة والرق وعمالة الاطفال والتعذيب ؛ كما ان هناك بعدا مناظرا لبرامج معينة ، مثل تلك التي توفر التحصين الطبي للأطفال ، والاسكان ، والرعاية الطبية الافضل للسكان ، ودورا أكبر للمرأة في عملية التنمية ، والامن الغذائي للجميع ، وحماية البيئة . إن الروح الانسانية ذاتها التي حدت مؤخرا الى تعبئة وتنسيق ما قدم من مساعدة دولية الى عدة بلدان ، من بينها اثيوبيا والسودان والمكسيك ، ينبغي الآن تنميتها وتوسيع نطاقها لتشمل المناطق الاخرى من العالم التي تحتاج الى المعونة .

وفي هذا الخصوص ، وبالإشارة مرة أخرى إلى المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، يود وفدي أن يطرح الحقيقة الماثلة في أنه قد يكون من الممكن النظر في صلة أكثر مغزى ، وأعني بها الصلة ما بين نزع السلاح والمرض . ولنأخذ مثلا حالة مرض الايدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب) ، وهي حالة واقعية وراهنة وذات أبعاد وبائية . فمن الممكن في القريب العاجل أن تمل الاثار الكوكبية لهذا الوباء

الرهاب الى ابعاد لا يضاهيها سوى الدمار الذي يمكن أن ينجم عن انفجار نووي لا تقف اشاره عند أية حدود وطنية . ومما لاشك فيه ان هناك الكثير مما يمكن عمله لتكثيف البحث عن مصل و/أو علاج لوباء الايدز ، وذلك لو وضع تحت تصرف الدوائر العلمية والطبية قدر صغير نسبيا من بلايين الدولارات التي تنفق حاليا على الاسلحة .

وشمة مجالان آخران للقلق يمكن للأمم المتحدة ان تتناولهما بوصفهما من الحتميات الاخلاقية ، وهما مشكلة مديونية العالم الثالث والمشكلتين المشتركتين المتمثلتين في تحرير جنوب افريقيا واستقلال ناميبيا ، واللتين أشرنا اليهما سلفا . ولاسباب سبق أن أوردناها هنا ، تطرح مشكلة المديونية تحديا حقيقيا على العالم متقدم النمو والمؤسسات المعنية بالمساعدة الانمائية الدولية . ذلك ان تمكين بلدان العالم الثالث من مجرد البقاء - حتى البقاء الهامشي - الى أن تتيسر معالجة مشاكلها الهيكلية الخطيرة وتصحيح الاوضاع الجائرة التي تسود السوق الدولية - قد يكون شرطه الحيوي هو تحويل الجانب الاكبر من ديونها لبلدان العالم المتقدم - إن لم يكن كل هذه الديون - إلى هبات صريحة . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا ان بوسع الأمم المتحدة ان تنهض بدور حيوي في ارفاف حص الدول والمؤسسات الدائنة بالحاجة الى الاضطلاع على وجه الاستعجال باجراءات إنعاشة في هذا الصدد .

أما عن تجرد الانسان من انسانيته حيال أخيه الانسان حيثما كان ، وسواء صدر ذلك في شكل اباداة جماعية أو استرقاق أو استغلال استعماري أو تشريد للشعوب ، فذلك امر يتعذر تبريره من الناحية الاخلاقية . وفي هذا الصدد نجد ان استمرار الفصل العنصري في جنوب افريقيا يشكل تحديا لضمير النوع البشري بأسره . فالتقارير التي تصدر بانتظام بشأن ما يرتكبه نظام الفصل العنصري من فظائع تتضمن حقائق مروعة عن معسكرات التعذيب في التاريخ القريب . ولا شك في ان العالم ينبغي ان يتحرك الآن للقضاء على الفصل العنصري .

وتؤكد ليبيريا مجددا تصميمها على خوض النضال الى ان تنمحي آخر بقايا الاستعمار وغيره من اشكال الاستغلال من الجنوب الافريقي ، ومن أي مكان آخر في العالم يساء فيه الى حقوق الانسان . وإن وطيد الامل ليحدونا في ان تظل الامم المتحدة محفلا لا للحوار بشأن أمور العالم فحسب ، بل وايضا لشحذ ارادتنا السياسية الجماعية وشجاعتنا الادبية لتأمين صالح البشرية في الاجل الطويل .

السيد جاكسون (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة تنعقد في ظل خلفية من التطورات المشجعة في العلاقات الدولية . ويحدو غيانا الأمل في أن تتمكن المنظمة من الاضطلاع بدورها في الاسراع بهذا الاتجاه الايجابي . ونحن واثقون من أنه خلال فترة رئاسة الرفيق فلورين ، فإنه سوف يستخدم مهاراته وحنكته المعروفة في قيادة مداولاتنا حتى نتمكن سويا من التوصل الى نتائج تخدم مصلحة البشرية جمعاء . وإذا أقدم للرفيق بيتر فلورين ، الابن البارز من أبناء الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أحر تهانينا بمناسبة انتخابه بالاجماع ، فأنني أتعهد له بتعاون وفدي في سعينا لتحقيق التفاهم والاتفاق العالميين .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأقدم التهاني الى سلفه في المنصب ، السيد وزير خارجية بنغلاديش ، لادارته الجديرة بالاعجاب لآعمال الجمعية خلال السنة الماضية .

إننا إذ ننظر في المسائل العديدة الهامة المطروحة على الجمعية ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ ترابطها وأن حلولها ينبغي أن تقوم على أساس نهج شامل ، منطلقة التسليم بحقيقة أننا نعيش في عالم يزداد تكافلا ، وينبغي أن يكون فيه هدف هذه المنظمة هو خدمة مصالح كل الدول الاعضاء على قدم المساواة .

والسلم ، كما نعرف جميعا ، لا يتجزأ . وفي رأبي أن التنمية أيضا لا تتجزأ . والعديد من المسائل المتملة بالتنمية ، وبعضها معروف ومعتاد ، يؤثر علينا جميعا ، الفني منا والفقير . فالمديونية والمخدرات والمرض مشكلات لا تقتصر على شعب واحد بعينه ، وإنما هي موجودة في كل مكان . وإذا كان لنا أن نضمن الاستقرار العالمي ، فسوف يكون من الحماقة أن نسعى الى استئصال هذه العلل في أماكن معينة ونتركها تزدهر في أماكن أخرى ، إذ أنه لا توجد في نهاية الأمر أي حدود أو حواجز يمكنها أن توقف انتشار هذه الافات على نطاق متزايد الاتساع .

وسواء كانت المسائل التي ننظر فيها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وسواء كانت متصلة بالسلم أو التخلف أو البيئة ، فإن الاجراءات الوطنية أو الانفرادية وحدها لن تكون كافية ، وإنما ينبغي أن تكون الاجراءات التي تتخذ متضافرة وأن تشمل كل الدول .

وقد تقدم الحوار بشأن نزع السلاح النووي منذ أن اجتمعنا لآخر مرة ؛ إلا أن من المحزن أن التوقعات التي نشأت فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي لم تتجسد ؛ ولا يزال مبدأ التعددية غير معتنق بالكامل حتى الآن . غير أن من المفيد أن نلاحظ رغم ذلك ، تزايد استعداد الدول الاقليمية لحل حالات الصراع في مناطقها ولتعزيز التعاون الوظيفي والاقتصادي فيما بينها .

وإذا كانت نتائج جهودنا غير متساوية ، فإن هناك شيئاً واحداً مستمراً ، ألا وهو توثق الفالبية الساحقة من البشر إلى بيئة دولية سلمية وإلى تهيئة الظروف التي يمكن أن تضمن تنميتها الاقتصادية وتساعد على استمرارها .

وفي مجال الاقتصاد الدولي ، فإن الانتاج العالمي في السنة الماضية ، كمعيار لجهودنا الانتاجي المشترك ، لا يزال ايجابياً ؛ كما أن التضخم استمر في التناقص . وتشجع هذه التطورات على توقع المزيد من التحسينات في أداء الاقتصاد العالمي وتحسين نوعية الحياة لكثير من البلدان النامية . ومن المحزن أن هذه المؤشرات المواتية لم تستمر ، حيث أن الناتج لا ينمو الآن بالمعدل المتوقع ، وهو ما يؤدي الى تزايد القلق بشأن آفاق التطور المتاحة للبلدان النامية وبشأن قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة المزيد من الضغوط .

وبالتالي ، فإن الاتجاهات الحالية لا تترك لنا من خيار سوى الابقاء على نظرتنا المتشائمة لحالة التجارة الدولية ، التي تمثل عنصراً حاسماً بالاهمية بالنسبة للانتعاش المستمر . وليس معدل هذه التجارة أو توسعها وحده هو الذي يبعث على خيبة الامل ، بل إن هناك إمكانية حقيقية لانكماشها ، في ضوء تكشف التدابير الحمائية . وإن غيانا لتعلم جيداً مدى الخسارة التي يمكن أن تلحقها التدابير الحمائية

بالمصادر . فقد شهدت خلال فترة قصيرة ما أصاب أحد صادراتها الرئيسية ، ألا وهو السكر ، من تفاؤل سريع في امكانيات وصوله الى أحد الاسواق الهامة . وإن تكثيف البلدان الصناعية لهذه التدابير يضر حتما بأفضل جهود التنمية . ويمكنني أن أقول إن من يتوهمون انهم بمعزل عن أسوأ عواقبها قد لا يفيقون على آثارها الحقيقية إلا بعد فوات الأوان . وبالمثل فيما يتصل بمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية ، إذ لا تزال الحالة لا تبعث على الأمل رغم ارتفاع أسعار بعض السلع والمحاولات المتعددة الأطراف التي بذلت مؤخرا لانقاذ التعاون الدولي في هذا المجال .

إن الجمعية العامة في السنة الماضية قد وضعت في أحد قراراتها متطلبات حل مشكلة الديون في منظورها السليم . وقد مثلت هذه المقررات محاولة لمعالجة مشكلة صعبة وحساسة سياسيا ، وبشرت باتجاه أكثر ايجابية . إلا أن الاتجاهات الاقتصادية الحالية ، ولاسيما تلك التي تتمثل بالتجارة والانتاج ، تعزز القلق بشأن مدى امكانية تحقيق هدف تخفيف عبء المديونية . ورغم ذلك فإننا بحاجة لمواصلة الجهد انطلاقا من ذلك التعميم ، على ضوء التفهم المتزايد لكامل أبعاد أثار المشكلة على السياسات الوطنية والدولية .

وفيما عدا ذلك ، فإن الصعوبات الحالية في الاقتصاد العالمي تتطلب نهجا أكثر تضافرا من جانب المجتمع الدولي بكامله . بل إن ما هو مطلوب الآن هو أن ندرك على نحو عاجل أنه فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الرفاهية شأنها شأن السلم - متكاملة ولا تتجزأ . ومن الواضح أنه ما لم يكن الوسط الدولي مشجعا على التنمية العادلة المنصفة لجميع الأمم ، فسوف تتعرض رفاهيتنا جميعا للخطر . غير أن حتميات التعاون لم تحترم بالكامل . فلا يزال البعض يتبعون سياسات لا تأخذ في كامل الاعتبار الحالة السائدة في بقية أنحاء العالم . ولعل أوضح مجال يتبدى فيه ذلك هو مجال النظام النقدي الدولي . فلا يزال هناك لسوء الحظ اتجاه إلى تجنب الحلول الشاملة ، وإلى العمل بدلا من ذلك على تطبيق اصلاحات انتقائية ومحدودة ، بعضها يسير في الاتجاه الصحيح .

ففيما يتعلق بصندوق النقد الدولي ، على سبيل المثال ، فإن مزيج السياسات ينبغي أن يكون أوسع تنوعا ، اعترافا باختلاف الظروف بين البلدان . وحيث تؤدي العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها أو تغاديرها إلى ظهور اتجاهات معاكسة للنمو ، ينبغي توفير الموارد لدعم برامج النمو . وينبغي أخيرا الالتجاء إلى مزيد من المرونة فيما يتعلق بالاهداف الكمية واثاحة المزيد من الوقت لتطبيق سياسات تكيف الطلب .

إلا أن الاصلاحات ينبغي أن تكون واسعة النطاق . وما لم يحدث ذلك ، فإن مبادئ التكافل والمسؤولية المتبادلة سوف تزداد تآكلا . ومن الضروري الالتزام من جديد بالتعددية ، لأن ذلك شرط جوهري للتوصل إلى حل للأزمة الاقتصادية الحالية . ومن التطورات الايجابية في هذا الصدد عزم البلدان النامية على تشجيع وتوسيع التعاون الاقتصادي فيما بينها . وقد تحقق بالفعل تقدم يعتد به في هذا الاتجاه ، كما اتضح في اجتماع بيونغيانغ لبلدان عدم الانحياز المنعقد أخيرا . وفي إمكان منظومة الأمم المتحدة أن تنهض بدور مهم في المساعدة على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ونحن نحثها على أن تفعل ذلك .

ان المخاطر التي تتهدد السلم الدولي متعددة . فهي لا تشمل فحسب التخلف الذي ألمحت إليه من قبل ، بل والنزاعات الاقليمية أيضا ، والاهم من هذا وذاك العلاقات العدائية القائمة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . لذلك ، يمثل تحسن العلاقات بين هاتين الدولتين خطوة هامة صوب تخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ موات لتحسين العلاقات بين الدول . وفي هذا الصدد ، نود أن نخفي على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بغية الاتفاق على ازالة بعض فئات الاسلحة النووية من ترسانتهما . وقد لا يكون اتفاق من هذا النوع ذا بال من الناحية الكمية . إلا أنه ، إذا تسنت متابعته بأمانة ، يمكن أن يمثل بداية عملية قد تؤدي إلى إبرام مزيد من الاتفاقات بشأن نزع السلاح النووي ، ومن المأمول فيه أيضا أن يكون إيذانا ببداية علاقات جديدة بين الدولتين لا تقوم على المواجهة ، بل على أساس تنافس صحي في إطار التعاون الجماعي الدولي ، واحترام كل منهما النظام الاجتماعي للآخرى .

إلا أن الأمم المتحدة عليها أن تبقى على مسألة نزع السلاح التام والكامل بوصفها مسألة ذات أهمية رئيسية . ولا بد من التعجيل بعملية الإعداد للدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح للاستفادة من قوة الدفع الحالية ، وضمان أن تتجاوز حصيلتها النتائج الهزيلة التي تحققت في العام الماضي .

وإذا ما كتب النجاح لكل هذه الجهود ، سيتسنى بطبيعة الحال توفير الموارد التي تبذل في الإعداد للحرب إلى أغراض أخرى . فتلك موارد ينبغي استخدامها في التنمية ، وبخاصة تنمية البلدان النامية . وتعتقد غيانا في هذا السياق ، أن نتائج المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخرا ، توفر ، رغم تواضعها ، أساسا لمزيد من الحوار والاتفاق . ونحن نحث كل الدول الاعضاء على الانضمام إلى ذلك الحوار .

لكن الصراعات مازالت سائدة في العديد من مناطق العالم ؛ وبعضها قد تبين حتى الآن أنه مستعص على الحل ؛ إلا أن بعضها الآخر يمكن حله عن طريق الحوار والتفاوض اللذين يأخذان في الاعتبار مصالح الدول المعنية .

وفيما يتعلق بالمنطقة التي تنتمي إليها غيانا ، منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي ، فإن عملية البحث عن حل سياسي تفاوضي تزداد قوة . وذلك مرجعه ، إلى حد كبير ، النشاط الدبلوماسي الدؤوب الذي تفضل به مجموعة كونتادورا . ان الاتفاق الذي وقَّعه رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمسة في غواتيمالا ، بعد مبادرة رئيس كوستاريكا أرياس سانثيز ، سيوفر فرصة معقولة لتحقيق السلم في المنطقة اذا ما تسنى تنفيذه تنفيذا دقيقا ، وحظي بالاحترام العالمي . لذا ، نحث جميع الاطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها ، على احترام اتفاق غواتيمالا ، وعلى التعاون الكامل في تنفيذه بصدق نية . فهذا الاتفاق ذو أهمية فائقة ، ونعتقد ان الأمم المتحدة يمكن أن تفضل بدور مفيد في عملية تنفيذه .

في وقت سابق من هذا العام ، في اجتماع وزاري خاص لمكتب التنسيق عقد في عاصمة بلدي ، كرست حركة بلدان عدم الانحياز جلَّ اهتمامها للحالة في امريكا الوسطى وأصدرت نداء جورج تاون من أجل السلم في المنطقة . وفي بيان الترحيب ، لاحظ رئيس غيانا ، الرفيق هوغ ديزموند هويت ان "السلم في امريكا الوسطى ضروري لأمن المنطقة بأكملها" . ومن ثم ، فإن غيانا ترحب بالتطورات الايجابية التي حدثت فيما بعد .

ومما يثير الاهتمام أن الاطراف ، في محاولتهم تنفيذ مختلف الاتفاقات ، أصدرت نداء من أجل المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية الفورية . وكان ذلك النداء اعترافا واضحا بأن الحالة في المنطقة لا تنجم عن خلافات ايديولوجية ، بل عن ظروف اجتماعية اقتصادية مزمنة تعاني منها دول المنطقة منذ أمد طويل .

ومن هنا ، فإن امريكا الوسطى ، من نواح عديدة ، تمثل نموذجا مصغرا للعالم الثالث الذي يعاني من أوجه قصور هيكلية ، وبالتالي أصبح بصورة عامة عرضة للاضطرابات المتواصلة .

ان الصلة بين الافتقار إلى الاستقرار والتخلف ، في رأي غيانا ، غنية عن البيان . فليس من الصعب ملاحظة أن العديد من الازمات السياسية تنبع أساسا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتفجرة .

وفي مناطق أخرى شمة سعي متواصل لإلتماس حلول تفاوضية للصراعات . واشتراك الأمم المتحدة في تلك المفاوضات من دواعي ارتياح غيانا . وفي هذا الصدد نشني على الأمين العام لمنظمتنا لجهوده التي لا تعرف الكلل ، في سياق اضطلاعها بالعديد من المهام الموكلة إليه ، ونتمنى له كل نجاح .

مما يدعو إلى الأسى ان الحرب بين ايران والعراق مازالت مستعرة . ونحن نؤيد القرار الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا ، والذي يدعو ، بين جملة أمور ، إلى وقف إطلاق النار ، كما نؤيد الجهود الأخرى التي توسع من آفاق السلم في المنطقة .

أما فيما يخص منطقة الشرق الأوسط فمن الضروري والملح إن كان للسلم أن يحل بالمنطقة ، التعجيل بالعملية المفضية إلى عقد مؤتمر سلم دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية . وحتى يكون ذلك السلم عادلا ودائما ، لابد من احترام حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن له في فلسطين ، وإعمال مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وحق كل دولة في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وبالمثل ، تود غيانا أن تشجع الأمين العام في سعيه الصبور إلى تحقيق تسوية لمسألة قبرص ، وهي مسألة لابد فيها من مواجهة أسباب الصراع ، بما فيها استمرار وجود القوات الأجنبية ، مواجهة كاملة .

وفي كوريا أيضا ، حيث يتوق شعب طال انقسامه إلى إعادة التوحيد السلمي ، لابد من تكثيف الجهود لمتابعة البوادر الواعدة بتحقيق المصالحة النهائية .

كما تؤيد غيانا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي للحالة في كل من أفغانستان وكمبوتشيا . ويجب أن يتسق ذلك الحل والمبادئ المعروفة التي تقوم عليها هذه المنظمة ، وبخاصة ما يتصل منها بالسيادة والسلامة الإقليمية وتقرير المصير .

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة في جنوب افريقيا ، أتذكر أن نلسون مانديلا أثناء محاكمته بتهمة الخيانة الملققة ، أعلن أنه يقاتل "من أجل مجتمع يسوده تكافؤ الفرص" . ومازال ذلك هدف الجماهير المقهورة في جنوب افريقيا ، التي ظلت تخوض طوال

٧٥ عاما نضالا حازما ، بدأ بالتماس التغيير بالوسائل السلمية ، ثم اضطر بعد ذلك ، وإزاء تعنت النظام العنصري في بريتوريا ، للجوء إلى الكفاح المسلح . ان كفاح شعب جنوب افريقيا يحظى في عمومه بدعم دول شتى وقطاعات وقوى أخرى في المجتمع الدولي . ومنذ رفضت بريتوريا وخرّبت باحتقار المبادرة الكبرى الأخيرة التي تقدم بها الكومنولث لتحقيق تغيير سلمي ، لم يحدث أي تحسن في الحالة ، بل إنها ازدادت تدهورا في واقع الحال ، وأصبحت حالة الطوارئ حالة مستمرة .

ان عددا متزايدا من الذين كانوا في السابق يؤيدون مفهوم التنمية المنفصلة ، يطمئن الآن في كفاءة نظام الفصل العنصري الذي بات انهياره حتميا . وعند هذا المنعطف بالذات ، يصبح من الأهمية أكثر من أي وقت مضى ، تأييد المقاتلين من أجل الحرية في بريتوريا تأييدا كاملا ، ومواصلة تقديم الدعم المالي لدول خط المواجهة التي تنزع بريتوريا إلى اطلاق جهازها العسكري ضدها . ومن الضروري أيضا تعزيز وتوسيع نطاق الترتيبات القائمة ، بما فيها الجزاءات ، بغية فرض مزيد من العزلة على جنوب افريقيا وإضعاف نظام الفصل العنصري واستئصاله في نهاية المطاف .

وشعب ناميبيا أيضا مازال فريسة لنفس هذا النظام البغيض الذي يمارس الفصل العنصري والنهب . وقد حددت هذه المنظمة منذ وقت طويل الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحرير ناميبيا . وسيؤدي قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، إذا ما نُفذ بجميع جوانبه ، إلى بلوغ ذلك الهدف بسرعة وفعالية . لكن جنوب افريقيا مازالت متمادية في تعنتها . ومن سوء الحظ أن بعض الدول التي لها مصلحة خاصة في استغلال موارد ناميبيا الشريفة ودعم ما يسمى بموقف جنوب افريقيا الاستراتيجي ، لا تثني جنوب افريقيا عن هذا الموقف .

ان انتصار الجماهير المكافحة في جنوب افريقيا وناميبيا أمر لا شك فيه .
 اننا ندين لها بممارسة أقوى ضغط على النظام العنصري في بريتوريا ، داخل هذه
 المنظمة وخارجها ، من أجل انزاله المبكر عن السلطة . وريثما يحقق الشعب انتصاره ،
 ينبغي لنا أيضا ، كما قال رئيس بلادي في المؤتمر الثامن لحركة عدم الانحياز ، الذي
 عقد في هراري ، أن نسعى إلى مساعدة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في إعدادهما لاحتلال
 مكانهما المشروع في المجتمع الدولي والتمتع بكل شمار استقلالهما .
 وتوجد أيضا مسائل أخرى تحتاج إلى اتخاذ اجراء متضافر على المستوى العالمي
 إذا كان لنا أن نجد الحلول الواقعية لها ، منها حماية البيئة . ان تقرير اللجنة
 العالمية للبيئة والتنمية المعروض الآن على الجمعية العامة يطالب بالعودة فورا إلى
 التعددية . وكما ذكر في تقرير اللجنة :

"تتطلب وحدة الاحتياجات البشرية نظاما نشيطا متعدد الاطراف يحترم
 المبدأ الديمقراطي للرضا ويقرّ بأن العالم شأنه شأن الأرض كيان واحد" .

(A/42/427 ، الفقرة ٥٣)

وترى غيانا ان ادراك الوعي بهشاشة النظام البيئي التي أثبتت بجلاء في التقرير لابلد
 أن يعطي معنى جديدا لمفهوم الامن الاقتصادي الجماعي . والحجج مقنعة وينبغي أن تعطي
 طابع الإلحاحية لإجراء مشترك لحل المشاكل الكاسحة التي تواجهنا الآن .
 ويلزم عند وضع برامج العمل المناسبة ضمان عدم ألا تخسر البلدان النامية
 نتيجة لتعاونها ، وعدم التضحية بحقوقها في نمو اقتصادي متوازن . وفي الحقيقة ،
 عندما يعتبر النظام البيئي للبلدان النامية أمرا ضروريا لرفاهية العالم المتقدم ،
 ليس من قبيل الخيال أن نتوقع تعويضا ما عن هذه الفائدة الواضحة . وإنني أحث اللجنة
 المعنية التابعة لهذه الجمعية على إيلاء الاهتمام الواجب لهذه الفكرة بينما نسعى
 إلى ادارة البيئة على النحو الواجب لنضمن بذلك بقاء الجنس البشري .

وهناك مسألة أخرى ، تستحق اهتمامنا جميعا ، ثبت أنها تستجيب للتعاون
 الدولي . وأشير هنا إلى جهودنا الرامية إلى مكافحة أخطار اساءة استعمال

العقائير ، وهي مسألة بحاجة إلى أن تعالج من جميع جوانبها - الانتاج والاتجار ، والاستهلاك بصورة خاصة . ان النتائج المحرزة في مؤتمر فيينا الذي عقد في وقت سابق من هذا العام تدل على قيمة العمل الجماعي . وينبغي ألا نسمح بإضعاف تدابير المتابعة التي تتطلبها هذه النتائج . فلابد لنا من أن نعزز المساعي المشتركة والوطنية لإيجاد ما يثني عن الاستمرار في انتاج واستعمال المواد الضارة .

لقد بدأنا بمهمة اصلاح منظمتنا اعترافا منا بالواقع الراهن . ويجب أن يكون الهدف الاساسي دائما هو ضمان الكفاءة والحاجة إلى استخدام الموارد على النحو الامثل بما فيه مصلحة جميع الدول الاعضاء . أما الذي يمكن أن يثير الصعوبات فهو أن تستخدم عملية التكيف لتحقيق ميزة سياسية ضيقة لدولة ما أو الحفاظ عليها . فالتكيف يجب أن يخدم مصلحة البشرية جمعاء ؛ ويجب أن يكون له طابع انساني ، يتفاعل مع احتياجات الشعوب المعانية ويستجيب لحتمية التنمية المتكافئة .

لقد نضج على مرّ السنين مفهوم العالم المتكافل . وتقوم الدول الآن بتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي لا للنهوض برفاهية شعوبها فحسب بل أيضا لتنسيق علاقاتها في مجتمع دولي أوسع .

وحتى تكون عملية التكيف الهيكلي فعالة بالقدر الكامل ، ينبغي وضع مفاهيم جديدة للأمن الوطني والجماعي . وفي هذه الخطة المرسومة ، ينبغي استبدال المواجهة بالتعاون ، وينبغي أن تكون متطلبات الانسانية شاغلنا الاول . وبعبارة أخرى ، يجب استبدال أخلاقية الحرب بأخلاقية تضرب جذورها في السلم ، وتعزيز التعددية وقيادة الاعتماد على الحوار والمفاوضات لتسوية الصراعات . وفي هذا المدد ، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية المساواة في السيادة ، حيث ينبغي أن تكون المحور الذي يدور حوله النظام الديمقراطي .

وسنواجه عقبات ضخمة في تعزيز هذه العملية . لكنه ينبغي لنا ألا نتوقف عن السعي إلى تحقيق هدفنا ، الذي أصبح بالفعل حتميا . وغيانا ملتزمة التزاما تاما بهذا الهدف . والاحتمالات مشجعة . فلنمض سويا إلى الامام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد طلب عدد من الممثلين أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد . هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للكلمة الاولى وعلى خمس دقائق للكلمة الثانية ، ويجب أن تلقىها الوفود من مقاعدها .

الآنسة بايلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان وفد بلادي يرفض رفضا قاطعا الاتهامات الملفقة التي وجهها اليوم وزير خارجية زمبابوي إلى الولايات المتحدة . ويؤسفنا في الواقع انه ارتأى اتخاذ موقف عدائي في هذا المحفل . وقد كانت مزاعم وزير الخارجية غير لائقة وغير سليمة في ضوء العرض الجازم البعيد النظر لسياسة الولايات المتحدة ازاء الجنوب الافريقي الذي قدمه في مدينة نيويورك هذه وفي هذا الاسبوع بالذات وزير خارجية الولايات المتحدة . والواقع ان الوزير شولتز قد أكد مرة أخرى على النقاط الاساسية لوجهات نظرنا في حفل الغداء الذي أقيم بالأمس على شرف منظمة الوحدة الافريقية ، التي تعتبر زمبابوي عضوا فيها . وإنني أسترعي انتباهكم ، سيدي الرئيس ، وانتباه كل الممثلين إلى شرح الوزير شولتز للمبادئ التي يمكن أن تدعم ، بمواكبة تعاون دولي مسؤول ، التقدم نحو إعطاء حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متساوية لاهناء جنوب افريقيا دون اعتبار للعرق أو اللغة أو الامل أو العقيدة .

ان الولايات المتحدة تؤكد من جديد تأييدها الكامل لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكما يعلم أعضاء الامم المتحدة جيدا ، تسعى الولايات المتحدة بدأب وصبر إلى تهيئة الظروف الامنية في منطقة الجنوب الافريقي التي تسمح لا بإحداث التغيير السياسي فحسب بل وباستمراره أيضا .

إننا نعارض وجود القوات الاجنبية ، الذي يزعزع الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي . ان مسألة سحب القوات الاجنبية من أنغولا وإنهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ليست إلا اعترافا بالواقع الدولي الراهن .

ولهذا يرفض وفد الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً تفسير وزير الخارجية المشوّه
لدور الولايات المتحدة في المنطقة وتزييفه لأهداف الولايات المتحدة .
كما ندين أيضاً التلميحات الزائفة والبذيفة إلى الابتزاز وأخذ الرهائن ،
الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تشويه سمعة من يخطئ بها . أن الولايات المتحدة ، وهي
المصمم الرئيسي للأمم المتحدة وعضو مؤسس فيها ، ليس لها مثيل ينافسها في مجلها
المتصل بالدعم المعنوي والسياسي والمادي الكبير والحاسم للأمم المتحدة .

ونعتقد أن البيان الذي ألقاه وزير خارجية زمبابوي اليوم هنا لا يفيد هذه المنظمة ، التي هي منظمنا جميعا ، ويسيع استغلال تسامح كل أعضائها .

السيد شيا بوني (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن
الفرنسية) : عملا على تأييد ما قاله هنا ممثل فييت نام بشأن الحالة في كمبوتشيا منذ يومين ، اضطلع ممثل نظام فيينتيان بواجب مؤلم لم يكن هناك مهرب منه بسبب الموقف الذي تجد بلاده ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، نفسها فيه وقد تحولت إلى مستعمرة فييتنامية انتظارا للحظة "فتنتها" فتنة كاملة ، كما حدث بالنسبة لمملكة شامبا الإسلامية في القرن السابع عشر . ومنذ أن وقع ما يسمى بمعاهدة الصداقة والتعاون في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، بين فيينتيان وهانوي ، أزيلت الحدود القائمة بين البلدين عمليا للسماح للمستعمرين الفيتناميين بالاستيطان بالمئات والالاف ، ناهيك عن ذكر القوات الفيتنامية التي يبلغ تعدادها ٦٠ ألف جندي المتمركزة هناك لإخماد أي مقاومة للاحتلال الفيتنامي من جانب شعب لاو . وبهذا تكون فييت نام قد استكملت تنفيذ الشطر الأول من خطة اقامة امبراطوريتها ، التي تدعى اتحاد الهند الصينية ، والتي تشمل ، بالإضافة الى فييت نام ولاوس ، بلدنا كمبوتشيا .

وفي الوقت الحالي ، وبينما تجد فييت نام نفسها مواجهة بالكفاح البطولي الذي يشنه الشعب الكمبوتشي بأسره ، تحاول ، على المسرح الدولي ، أن تنجح مهما كان الثمن في مفامرتها الاستعمارية البالية عن طريق القيام بمناورات أهدافها ما يلي :

أولا ، رغبة فييت نام في الحصول على اعتراف بالامر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا ، أي نظام بنوم بنه العميل المنصب منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بوصفه الممثل الشرعي الوحيد لبلدنا وشعبنا . وتسعى فييت نام عن طريق هذه المناورة إلى التستر على حربها العدوانية في كمبوتشيا .

ثانيا ، رغبة فييت نام في أن تصور حربها العدوانية ضد كمبوتشيا واحتلالها لها بقوة فييتنامية توسعية يبلغ تعدادها ١٦٠ ألف رجل ، بوصفها حربا أهلية . وبهذه المناورة تحاول فييت نام أن توقف بحث الجمعية العامة للحالة في كمبوتشيا وبذلك ،

تجنّب إدانة المجتمع الدولي ، التي ظلت تنصبّ عليها طوال ما يقرب من تسعة أعوام . وبهذه الطريقة ، يرغب نظام هانوي في إلغاء وإبطال القرارات الثمان التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوديا وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي كررت فيه الجمعية العامة بقوة نداءاتها إلى فييت نام من أجل وضع حد لهذه الحرب وسحب كل قواتها دون شرط من كمبوديا حتى يتمكن شعبنا من أن يقرر مصيره عن طريق انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة وتتمكن كمبوديا من أن تصبح مستقلة ومحيدة ومسالمة وغير منحازة .

اليوم ، وتحقيقا لهذا الغرض ، يدّعي نظام هانوي أن مشكلة كمبوتشيا يمكن أن تسوّى سياسيا عن طريق ما يسمى بالمصالحة الوطنية بين الأطراف الكمبوتشية وقادة النظام العميل في بنوم بنه وفي ظل أوضاع يفرضها المعتدي . لكن الواقع ، كما نعرف ، أن هذا الأسلوب الغييتنامي المسمى بالمصالحة الوطنية التي نظمت بسرعة قبل ثلاثة أسابيع فقط من افتتاح الجمعية العامة ، يهدف إلى خدمة المناورات الدبلوماسية التي تقوم بها هانوي ، في إطار احتلال فييت نام لكمبوتشيا ، والمطالبة بإلقاء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية السلاح ، والتخلي عن كفاحها والتنازل عن وضعها بوصفها الممثل الشرعي لبلدنا وشعبنا ، لصالح نظام بنوم بنه العميل ، بغية إدامة الاحتلال الغييتنامي لكمبوديا .

ويود وفد بلادي أن يذكر ، مرة أخرى ، بعزم حكومتنا الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية على التمسك بالقرارات العادلة ذات الصلة المادرة عن الجمعية العامة واقتراح النقاط الثمان للسلم بوصفها أساسا للتسوية السياسية لمشكلتنا . وقد ذكر صاحب السمو الأمير نوردوم سيهانوك ، رئيسنا ، الموجود حاليا في نيويورك ، في رسالته المؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ، والموجهة إلى الجمعية ما يلي :

"وإذا حدثنا عن هذا الطريق أو إذا افترقنا إلى العزم فإننا سوف

نفقد إلى الأبد وطننا وحرّيتنا وهويتنا الوطنية .

"ويتعين على قادة هانوي أن يقرروا ما إذا كانوا سيستمرون في احتلال

كمبوديا ، في إطار سياسة اتحاد الهند الصينية التي يتبنونها ووفقا

لاستراتيجيتهم القائمة على التوسع الاقليمي ويظلون على عداوتهم حيال بلدان المنطقة والعالم ، أم يوافقون على الاستماع إلى نداءات المجتمع الدولي المتكررة التي تحثهم على سحب جميع قواتهم من كمبوديا والتخلي عن سياستهم التوسعية وإعادة إقامة العلاقات الطيبة مع جميع بلدان المنطقة والانضمام مرة أخرى إلى أسرة الدول" . (A/42/PV.15 ، ص ١٤ و ١٥)

وختاما ، يناشد وفدنا جميع بلدان العالم المحبة للسلم والاستقلال أن تواصل تقديم تأييدها الثابت للنضال العادل الذي يخوضه شعبنا بالتأييد الكاسح ، مرة أخرى هذا العام ، لمشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، الذي متناظر فيه قريبا الجمعية العامة . وبهذه الطريقة يمكن لجمعيتنا أن تسهم اسهاما نبيلًا وبارزا في السعي للتوصل إلى تسوية كاملة ودائمة للمشكلة الكمبوتشية ، ومن أجل بقاء شعبنا ولمصالح قضية السلم والأمن الدوليين .

السيد مودينغه (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وجدت

ممثلة الولايات المتحدة من المناسب أن تصف بيان وزير خارجية زمبابوي بأنه زائف ومُعاد وغير لائق . ولقد شملتنا بعطفها فصّرت بأن حكومة بلادها مازال تؤمن بسياسة الربط . فهي تريد رحيل القوات الكوبية الاممية من أنغولا قبل أن يمكن لناميبيا أن تصبح مستقلة .

لقد ذكرت منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، وهذه الجمعية العامة ومجلس الامن ، في العديد من القرارات ، أن وجود قوات أممية كوبية في أنغولا مسألة دخيلة منقطعة الصلة باستقلال ناميبيا . وليس هناك بلد سوى الولايات المتحدة الأمريكية يرى أن هاتين المسألتين مرتبطتان . لقد قال وزير خارجية بلادي : إن الولايات المتحدة وحدها هي التي تبقي استقلال ناميبيا رهينة لسياستها الخاصة بالربط ، وإن الولايات المتحدة تجعل نفسها منبوذة بشأن هذه المسألة . ومن الأهمية بمكان وضع تلك النقطة في الاعتبار .

ولو كنا هنا بمعرض تناول موضوع وجود قوات كوبية في أنغولا ، لأمكننا أن نشير بأصبع الاتهام إلى واشنطن بوصفها السبب في إحضار الكوبيين إلى أنغولا . إن جنوب افريقيا ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هما اللتان أيدتا "يونيتا" وأرادتا الإطاحة بحكومة أنغولا ، وكانتا أول من ذهب إلى هناك ، وهناك براهين على ذلك . فقد كتب رئيس مركز وكالات الاستخبارات المركزية الأمريكية في زائير ، السيد ستوكويل كل هذا : ولا غرو ، فقد كان مسؤولا عن ذلك . هذا تاريخ . وليس من الضروري الخوض فيه كله الآن .

لذلك أود القول إن ممثلة الولايات المتحدة كانت متفطرة بعض الشيء وتكلم خارج الموضوع في وصفها لموقف وزير الخارجية .

وأود أن أختتم بياني بالقول بأنه ، فيما يتعلق بالأمم المتحدة ، مازلنا متمسكين بالطابع الديمقراطي للمنظمة . ولذا لا يمكننا أن نقبل أن يقدم بلد عضو مهما كان شأنه على جعل هذه المنظمة رهينة لديه من خلال عدم احترامه لالتزاماته المترتبة على الميثاق .

الآنسة بايلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أأمل أن يلاحظ الأعضاء أنني لا أمسك بيدي ورقا ، وإنني أتكلم من القلب . أنني أشعر دائما بالدهشة كإنسانة أراء هذه الحالة . عندما نعبر هذه الأبواب إلى

(الآنسة بايلي ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

القاعة في الصباح يقول بعضنا لبعض مرحبا ونبتسم . ولكن للأسف اننا في الساعة
السابعة أو الخامسة لا يمكننا الابتسام عندما نقول إلى اللقاء غدا .
ليس لدي رد مكتوب ، وإنما لدي رد شفوي : لقد قلت ما قلته ، وعنيست
ما قلته . لي بلدي ، ولممثل زمبابوي بلده ، ولكل منا بلده .
وإنني متمسكة بما قلت .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥